

مشكل الحديث وبيانه لابن فُورُك

«دراسة منهجية نقدية»

د. عبدالرحمن بن جارالله بن عائد الزهراني

الأستاذ المساعد بقسم السنة وعلومها،

كلية أصول الدين - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

البريد الإلكتروني: ajzahrane@imamu.edu.sa

(قدم للنشر في ٢٠/٠٦/١٤٤٢هـ؛ وقبل للنشر في ١٧/٠٨/١٤٤٢هـ)

المستخلص: تناولت في هذا البحث كتاب «مشكل الحديث وبيانه» لابن فُورُك؛ إذ لم يسبق تناوله بدراسة أكاديمية نقدية، مستقلة، وهذه هي المشكلة التي أثارَت البحث، فترجمت لصاحبه ترجمة مختصرة، ثم بينت سمات كتابه العلمية، ومصادره والمآخذ عليه، مع دراسة أنموذج منه، عَرَضًا ونقدًا، وهدفُ البحث إبراز منهجه في المشكل، ومسالك دفعه، والدفاع عن السنة النبوية، مع دراسة تفصيلية لمسألة منه، وقد سلكت المنهج الاستقرائي النقدي، فانتيقت من الكتاب نقولاً تكفي لتحقيق هدف البحث، وتبين من خلال البحث أن جهة الإشكال - عنده - هي في مخالفة الحديث لقواعد الفلسفة والكلام، خاصة في باب صفات الله، وقد توّسل التأويل كأداة لدفع ما أشكل على مذهبه، ولم يسلك طريقة أوائل المحدثين في دفع الإشكال ورواية الأحاديث بالإسناد، وكذا لم يوثق ما ينقله من كلام أهل اللغة، ولم ينقل كلام أئمة المحدثين في نقد ما يورده من الأحاديث المرذودة، وأوصيت بإعادة تحقيق الكتاب، مع دراسة له تبين منهجه، ومخالفاته العقدية.

الكلمات المفتاحية: ابن فورك، مشكل، الحديث، تأويل، الصفات.

Problem of Hadith and Its Explanation, by Ibn Furak "Critical Methodological Study"

Dr. Abdul Rahman Jarallah Al-Zahrane

*Assistant Professor, Department of Sunnah and its Sciences, College of Fundamentals of
Religion - Imam Muhammad bin Saud Islamic University
Email: ajzahrane@imamu.edu.sa*

(Received 02/02/2021; accepted 30/03/2021)

Abstract: In this research I addressed the book "Problem of Hadith and Its Explanation" by Ibn Furak which was not previously covered by an independent and critical academic study, and this is the problem that raised the research, and I briefly interpreted its author's thought. Then, I showed the scientific features of his book, its sources and drawbacks, along with studying a model of it, via presentation and criticism. The research aimed to highlight its approach to the problem, reasoning methods, and to defend the Prophet's Sunnah, along with a detailed study of an issue from it, and I followed the critical inductive approach, so I selected from the book sufficient extracts to achieve the research goal. Through the research, it became clear that the topic of his problem is the contradiction of Hadith with philosophy and language rules, especially in the chapter of God's Divine Attributes, and that he adopted interpretation as a tool to defend against what was often troubled by his doctrine. He did not follow the way of the first Hadith narrators in overcoming the problem and narrating Hadiths by tracing back. Likewise, he did not document what he conveyed from the words of the people of the language, and he did not transmit the words of Hadith Imams in criticizing what he reported of rejected Hadiths. I recommended that the book should be edited, along with a study showing its methodology, and its faith breaches.

Keywords: Ibn Furak, Problem, Hadith, Divine Attributes Interpretation.

* * *



المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله.

أما بعد:

فإن البحث في السنة النبوية الشريفة وعلومها من أعظم ما يُنفق فيه الباحث المسلم وقته؛ لأنها هي المصدر الثاني للشريعة الإسلامية بعد القرآن الكريم، وهي الوحي الثاني، والحكمة التي أنزلها الله ﷺ على نبيه محمد ﷺ.

ولتلك الأهمية للسنة النبوية الشريفة، نجد علماء المسلمين في عصور الإسلام المتعاقبة قد تنافسوا في المساهمة في خدمتها، جمعاً، وحفظاً، ورواية، وفقهاً، ودفاعاً لمشكلاتها، ونشراً وتأليفاً، وما ذاك إلا لحفظ الله ﷺ لسنة نبيه ﷺ، كما قال - سبحانه - : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر: 9]، واقتضت حكمة الله ﷺ أن يستعمل من شاء من عباده في ذلك، منةً منه وفضلاً على هذه الأمة المرحومة، فله الحمد أولاً وآخرأ.

وقد تنوعت علوم الحديث وتعددت؛ ومع تنوعها تكاملت أخذ بعضها برقاب بعض، بحيث لا يمكن للناظر أن ينال مطلبه في أحدها دون أن يخوض في غيره من الأنواع.

ومن تلك العلوم علم مختلف الحديث ومشكله، وهو علم يبحث في دفع تعارض الأقوال وترجيح بعضها على بعض، وهذا بحرٌ خضم، كما قال أحمد بن

عبدالحليم (ابن تيمية: ٧٢٨هـ)^(١)، وهو - كما يقول أبو محمد علي بن أحمد (ابن حزم: ٤٥٦هـ) - : «من أدق ما يمكن أن يعترض أهل العلم من تأليف النصوص وأغمضه وأصعبه»^(٢)، وهو مما: «يضطرُّ إلى معرفته جميع العلماء من الطوائف»^(٣)، وهذا الاختلاف والتعارض إنما هو في الأفهام، لا واقع الأمر، وهذه الحقيقة محلّ وفاق بين جميع العلماء، وممّن نص عليها ابن القيم، حيث قال: «الاختلاف والإشكال والاشتباه إنما هو في الأفهام، لا فيما خرج من بين شفثيه من الكلام، والواجب على كل مؤمن أن يكَلِّ ما أشكل عليه إلى أصدق قائل، ويعلم أن فوق كل ذي علم عليم».

ومما يتفرع عن البحث في المشكل: البحث في منهج مَنْ أَلَف فيه، وهو حقل بحثي هذا، الذي خصصته بدراسة منهج ابن فورك في كتابه المشكل، وعنوانت له بـ: «مُشكل الحديث وبيانه لابن فُورك (دراسة منهجية نقدية)».

* أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

١ - تظهر أهمية الموضوع من خلال ارتباطه بفن المشكل، وقد سبق نقل ما يدل على أهميته.

٢ - يعد كتاب ابن فورك هذا من الأصول المعتمد عند الأشاعرة لإمامة صاحبه وتميزه عن غيره من الأشاعرة بالجانب الحديثي، فهو شيخ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ)، وهو - أيضاً - معاصر لأبي بكر محمد بن الطيب

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، (جمع ابن قاسم)، (٢٠/٢٤٦).

(٢) الإحكام في أصول الأحكام (٢/٢٦).

(٣) تقريب النواوي (مع شرحه تدريب الراوي للسيوطي)، (٥/١١٤).

(الباقلاني: ٤٠٣ هـ)، وكلاهما يمثلان مرحلة واحدة في مسيرة المذهب الأشعري^(١).
٣- التعريف بكتاب مشكل الحديث لابن فورك؛ وبيان مشاربه، والتحذير من تأويلاته.

٤- التعرف على مرحلة من المراحل التاريخية التي مرّ بها التدوين في مشكل الحديث.

٥- النظر في طرائق العلماء ومناهجهم في دفع إيهام الاضطراب عن أحاديث المصطفى ﷺ يُنمّي ملكة فن التعامل مع النصوص الشرعية.

* مُشكلة البحث:

لما كان كتاب «مشكل الحديث وبيانه» لابن فورك من المصنفات في علم مشكل الحديث، وكان مؤلفه أشعري المذهب، رأيت أن الحاجة تدعو إلى بيان منهجه في هذا الكتاب، مع نقد مسالكة في دفع الإشكال، وبيان الصواب الموافق لمذهب أهل السنة والجماعة إجمالاً.

* أهداف البحث:

١- إبراز منهج ابن فورك في التعامل مع الأحاديث المشكّلة، وبيان المسالك التي سلكها في حلّها للإشكال.

٢- دراسة تفصيلية لمسألتين من مسائل هذا الكتاب، كنماذج تطبيقية، تجمع بين إبراز المنهج، والنقد.

٣- الإسهام في خدمة السنة النبوية والدفاع عنها وتعزيز مكانتها وحجيتها وترسيخ الثقة في منهج المحدثين في رواية الحديث ودرأيته.

(١) موقف ابن تيمية من الأشاعرة، لـد. عبد الرحمن المحمود، (٢/٥٥٨).

* الدراسات السابقة:

لم أفق على دراسة نقدية تطبيقية تُعنى ببيان منهج ابن فورك في كتابه «مشكل الحديث وبيانه»، ولكن ثم دراسات تناولت هذا العالم، من جوانب أخرى، ومن هذه الدراسات:

١- آراء ابن فورك الاعتقادية: عرض ونقد، على ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة. رسالة دكتوراة، للباحثة/ عائشة الخوتاني، بجامعة أم القرى، ١٤٢٠هـ، جمعت فيه آراء ابن فورك العقدية من عدة كتب له، بعضها مطبوع وبعضها مخطوط، ومجال البحث علم العقيدة، لا الحديث، وبحثي يركز على كتاب واحد لابن فورك، مع بيان منهجه فيه والمآخذ عليه، ونقد المنهج.

٢- ابن فورك وآثاره الأصولية، مع تحقيق كتابه «المختصر في أصول الفقه». للدكتور/ محمد حسان عوض، والكتاب نشرته دار النوادر في ثلاث مجلدات، ومجال الكتاب أصول الفقه.

٣- «كتاب مشكل الحديث وبيانه لابن فورك» دراسة منهجية إحصائية تحليلية. بحث محكم للدكتور/ محمد عودة رابعة، في مجلة البحوث والدراسات الشرعية، العدد (٢٩)، من عام (١٤٣٦هـ)، وهو بحث يركز على الجانب الإحصائي التحليلي، ولم يتطرق للجانب النقدي، وبحثي هذا يتناول الجانب النقدي والتطبيقي.

* منهج العمل:

سلكت في بحثي هذا المنهج الاستقرائي النقدي، وفق الآتي:
أولاً: رجعت للمادة العلمية التي تفي ببيان منهج ابن فورك في كتابه هذا، معتمداً الطبعة، التي بتحقيق (موسى محمد علي)، ورجعت للتحقيق الآخر، والمخطوط،

عند الحاجة.

ثانياً: وثقت النصوص، في الحاشية، وخرجت الأحاديث، فيما سوى المبحث الأخير، في الحاشية، وفي الأخير في المتن، فإن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما، اكتفيت بتخرجه منهما، وإن كان في غيرهما؛ توسعت في التخريج بما حقق المطلوب، من حيث القبول والرد، مع التعليل.

ثالثاً: نقدت المادة العلمية المنتقاة، الدالّة على منهج هذا الإمام، بإيراد كلام ابن فورك في دفعه الإشكال، ثم نقده، وبيان منهج أهل السنة في ذلك.

* خطة البحث:

تشتمل خطة البحث على مقدمة، وتمهيد، وستة مباحث، وخاتمة، وفهرس للمصادر والمراجع.

- المقدمة، وهي تحتوي على: أهميّة الموضوع وأسباب اختياره، وأهدافه، والدّراسات السّابقة، ومنهج البحث، وخطّته.
- التّمهيد، وفيه:
 - ترجمة مختصرة لابن فُورُك.
 - تعريف مشكل الحديث.
- المبحث الأول: موضوع الكتاب.
- المبحث الثاني: مصادر ابن فورك في «مشكل الحديث وبيانه».
- المبحث الثالث: مسلك ابن فورك في دفع الإشكال في «مشكل الحديث وبيانه».
- المبحث الرابع: طريقة ابن فورك في عرض مادة كتابه «مشكل الحديث وبيانه».
- المبحث الخامس: المآخذ على كتاب «مشكل الحديث وبيانه».

د. عبدالرحمن بن جارالله بن عائد الزهراني

- المبحث السادس: نموذجان تطبيقيان من كتاب «مشكل الحديث وبيانه» مع نقدهما.
- الخاتمة.
- فهرس المصادر والمراجع.



التَّمهيد

وفيه:

- ترجمة مختصرة لابن فُورَك.
- تعريف مشكل الحديث.

* ترجمة مختصرة لابن فُورَك^(١):

هو شيخ المتكلمين، في عصره، أبو بكر محمد بن الحسن بن فُورَك الأصبهاني. سمع مسند أبي داود سليمان بن داود الطيالسي (٢٠٤هـ) من عبد الله بن جعفر بن فارس الأصبهاني (٣٤٦هـ)، وسمع من أبي بكر أحمد بن محمد (ابن خَرَزَادِ الأهوازي)، وأخذ الكلام عن أبي الحسن الباهلي^(٢)، تلميذ أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري (٣٢٤هـ).

حدث عنه: أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ)، وأبو القاسم عبد الكريم بن هوازن القشيري (٤٦٥هـ)، وأبو بكر أحمد بن علي بن خلف، وآخرون.

(١) يُنظر: تبيين كذب المفتري، لابن عساكر (ص ٢٣٣)؛ سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٧/٢١٤-١٢٥)؛ وفيات الأعيان، لابن خَلْكَان (٤/٢٧٢)؛ ابن فورك وأثاره الأصولية، لمحمد حسان (١/٤٣-١٠٠). وفُورَك - بقاء مضمومة وواو ساكنة وراء مفتوحة - كما في نسيم الرياض، للخفاجي (١/٢٦٥).

(٢) ترجم له الذهبي في السير (١٦/٣٠٤) مكتفياً بكنيته، وقال: «العلامة، شيخ المتكلمين، أبو الحسن الباهلي البصري، تلميذ أبي الحسن الأشعري. برع في العقلات».

صنف التصانيف الكثيرة. قال القاضي أحمد بن محمد (ابن خلكان: ٦٨١هـ) فيه: «أبو بكر الأصولي، الأديب النحوي الواعظ، درس بالعراق مدة، ثم توجه إلى الري، فسعت به المبتدعة - يعني الكرامية^(١) - فراسله أهل نيسابور^(٢)، فورد عليهم، وبنوا له مدرسة ودارا، وظهرت بركته على المتفهمة»، وقال: «دعي إلى مدينة غزنة، وجرت له بها مناظرات، وكان شديد الرد على ابن كرام، ثم عاد إلى نيسابور، فسُم في الطريق، فمات بقرب بست^(٣)، ونقل إلى نيسابور».

قال ابن عساكر: «قال عبد الغفار بن إسماعيل: محمد بن الحسن بن فورك أبو بكر بلغ تصانيفه في أصول الدين وأصول الفقه ومعاني القرآن قريبا من المئة. توفي سنة ست وأربعمائة». من مصنفاته^(٤): «مشكل الحديث وغريبه»، و«المختصر في أصول

(١) قال الذهبي في السير (١١/٥٢٣): «محمد بن كرام السجستاني المبتدع: شيخ الكرامية، كان زاهداً، عابداً، ربانياً، بعيد الصيت، كثير الأصحاب، ولكنه يروي الواهيات - كما قال: ابن حبان - خذل حتى التقط من المذاهب أرداها، ومن الأحاديث أوهاها، ثم جالس الجويباري، وابن تميم، ولعلهما قد وضعا مئة ألف حديث»، وختم ترجمته بقوله: «وكانت الكرامية كثيرين بخراسان، ولهم تصانيف، ثم قلوا، وتلاشوا - نعوذ بالله من الأهواء -».

(٢) قال ياقوت الحموي في «معجم البلدان» (٥/٣٣١): «بفتح أوله، والعامه يسمونه نشاوور: وهي مدينة عظيمة ذات فضائل جسيمة معدن الفضلاء ومنبع العلماء لم أر فيما طوّفت من البلاد مدينة كانت مثلها».

(٣) قال ياقوت في «معجم البلدان» (١/٤١٤): «بُست - بالضم - مدينة بين سجستان وغزني وهرارة، وأظنها من أعمال كابل».

(٤) طبع منها، غير المشكل: المختصر في أصول الفقه، والحدود في الأصول، والبقية مخطوط، كما ذكر صاحب «ابن فورك وآثاره الأصولية» (١/٥٣).

الفقه»، و«الحدود في الأصول»، و«النظامي في أصول الدين»، و«أسماء الرجال»، و«تفسير القرآن»، و«حلّ الآيات المتشابهة»، و«غريب القرآن»، و«رسالة في علم التوحيد».

* تعريف مشكل الحديث:

المُشْكَل في اللغة: المُختلط والمُلتبس، يقال: أشكل الأمر: التبس، وأشكل عليّ الأمر، إذا اختلط. وأشكَلت عليّ الأخبار وأحلكت: بمعنى واحد، والشُّكْلَة: الحُمْرة تُخلط بالبياض، وهذا شيء أشكل، ومنه قيل للأمر المشتبه: مُشْكَل^(١). وأما في اصطلاح أهل الحديث، فيمكن تعريفه بأنه: الحديث الذي لم يظهر المراد منه لمعارضته مع دليل آخر صحيح.

وتمّ مصطلح آخر مرتبط بهذا، وهو مُختلف الحديث - بفتح اللام وكسرها -، وهو: «الحديث الذي عارضه - ظاهراً - مثله»^(٢) ويمكن التوفيق بينهما أو ترجيح أحدهما، فهو أخصّ من المُشْكَل؛ لأن المشكل يشمل تعارض الحديث مع حديث آخر، ومع غير الحديث، فكل مختلف مشكل، وليس كل مشكل مختلفاً^(٣).

(١) يُنظر: مادة (شكل) في: المصباح المنير، للفيومي (ص ٣٢١)؛ التاج، للزبيدي (١٤ / ٣٨٠)؛ ومادة (حلك) في المصباح المنير (ص ١٤٥).

(٢) منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث وأثره في الفقه الإسلامي، لـ د. عبد المجيد السوسوة (ص ٥٤).

(٣) مختلف الحديث بين الفقهاء والمحدثين، لـ د. نافذ حسين (ص ٥١).

المبحث الأول موضوع الكتاب

الكتاب في الجملة يمثل قسما من أقسام مشكل الحديث، الذي به يتميز عن مختلف الحديث، وهو: إشكال الحديث في ذاته بالنظر إلى معايير العقل البشري، وقد ذكر ابن فورك في مقدمة كتابه هذا موضوع كتابه، فقال: «نذكر فيه ما اشتهر من الأحاديث المروية عن رسول الله ﷺ، مما يوهم ظاهره التشبيه»^(١)، ومقصده الأحاديث المتعلقة بصفات الله ﷻ، وقد يخرج عن هذا كما في حديث: (اهتز العرش لموت سعد بن معاذ)^(٢)، فقد ذكر تأويله، ثم قال: «واعلم أن هذا الخبر ليس مما يرجع

(١) هذه الأخبار على قسمين: الأول: لم يتقيد فيه بكتاب معين فيما يظهر، والثاني: رد فيه على كتابين، وهما: كتاب التوحيد، وكتاب الأسماء والصفات. حيث ذكر في (ص ٣٦٨): «ثم سألتم عند انتهائنا إلى هذا الموضوع من كتابنا أن تتأمل مصنف الشيخ أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة رحمه الله، الذي سماه: كتاب التوحيد.... وذكرنا ألفاظا ذكرها في كتابه الذي روى وجمعها فيه، مما لم يدخل فيما أملينا قبل ورتبنا معانيها»، واستمر في هذا حتى (ص ٤٢١)، حيث قال: «ثم سألتني بعد ذلك، عند انتهائنا إلى هذا الموضوع من كتابنا، أن تتأمل - أيضاً - مجموع الشيخ أبي بكر أحمد بن إسحاق صاحب ابن خزيمة، وهو الكتاب الذي سماه الأسماء والصفات، فتأملنا ذلك فوجدناه قد رتب أبوابه على الأسماء والصفات...».

(٢) الحديث متفق عليه. أخرجه البخاري في صحيحه (مع فتح الباري لابن حجر) في كتاب المناقب، باب مناقب سعد بن معاذ رحمه الله (٧/٤٩٩/٣٨٠٢)، ومسلم في صحيحه (مع شرح النووي عليه) في كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل سعد بن معاذ (١٦/٢٥٥/٢٤٦٦).

شيء منه إلى صفات الله تعالى، ولكنه مشكل اللفظ في جملة ما ضمنا تأويله وتفسيره من مشكلات الأخبار^(١). وكذا قد يخرج إلى ما روي عن الصحابة أو السلف، مما يحتاج إلى تأويل في نظره^(٢). ومن الصفات التي أولها في كتابه هذا: النزول، والإتيان، والمجيء، والضحك، والعجب، والغضب، والفرح، والاستواء والعلو، وغيرها.

=قال الذهبي في السير (١/٢٧٩): «سعد بن معاذ بن النعمان بن امرئ القيس بن زيد بن عبد الأشهل، السيد الكبير، الشهيد، أبو عمرو الأنصاري، الأوسي، الأشهلي، البدري، الذي اهتر العرش لموته. ومناقبه مشهورة في الصحاح، وفي السيرة، وغير ذلك»، وذكر أن وفاته ﷺ كانت في سنة خمس.

(١) (ص ٢٨٣).

(٢) فقد روى أثرا عن محمد بن كعب القرظي، ثم نقل تضعيف أهل النقل له، وكلامهم في الرواية له عن محمد بن كعب. (ص ٣٣٤). وينظر في تأويله لأثر آخر عن الشعبي (ص ٣٤١).

المبحث الثاني

مصادر ابن فورك في «مشكل الحديث وبيانه»

مصادره في كتابه على قسمين:

القسم الأول: مصادره في النصوص الحديثية التي يناقشها ويؤولها، وهي على

قسمين:

الأول: لم يتقيد فيه بكتاب معين فيما يظهر، وذلك كنقله عن أبي شجاع الثلجي، في نقد الروايات والكلام على الأسانيد وبعض تأويلاته في النصوص^(١)، ونقله - أيضا - عن ابن قتيبة تأويله لبعض النصوص التي أوردها في كتابه ورد عليه قوله في ذلك^(٢)، وقد ذكر ابن جماعة أن ابن فورك ردّ في كتابه هذا على بعض أفكار العلاف والنظام من المعتزلة، وزاد: «وعلى المشبهة والمجسمة»^(٣).

الثاني: الكتب التي نص على ذكرها، وهي:

١ - كتاب التوحيد لابن خزيمة، وقد نص على هذا في قوله: «ثم سألتكم عند

(١) كما في: (ص ٧٧-٧٨، ١٠٩-١١٠، ٢٤٢).

(٢) (ص ٦٧). ويُنظر مقدمة تحقيق المشكل لـ(دانيال) (م ٢٣).

(٣) إيضاح الدليل، لابن جماعة (ص ٣٧). والعلاف، هو محمد بن الهذيل البصري، وهو الذي زعم بأن نعيم أهل الجنة ينتهي، فتسكن حركات أهل الجنة. قال الذهبي: «انقلع في سنة سبع وعشرين ومئتين». والنظام، هو أبو إسحاق إبراهيم بن سيار البصري المتكلم، تكلم في القدر وانفرد بمسائل، وهو شيخ الجاحظ. توفي سنة بضع وعشرين ومئتين. ينظر: سير أعلام النبلاء (١٠/٥٤١)، (١٠/٥٤٢).

انتهائنا إلى هذا الموضوع من كتابنا أن نتأمل مصنف الشيخ أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة رحمته الله، الذي سماه: كتاب التوحيد.... وذكرنا ألفاظا ذكرها في كتابه الذي روى وجمعها فيه، مما لم يدخل فيما أملينا قبل ورتبنا معانيها»^(١).

٢- كتاب الأسماء والصفات، لأبي بكر الصبغى. وقد نص على هذا في قوله: «ثم سألني بعد ذلك، عند انتهائنا إلى هذا الموضوع من كتابنا، أن نتأمل - أيضاً - مجموع الشيخ أبي بكر محمد بن إسحاق صاحب ابن خزيمة، وهو الكتاب الذي سماه الأسماء والصفات، فتأملنا ذلك فوجدناه قد رتب أبوابه على الأسماء والصفات...»^(٢).

القسم الثاني: مصادره في التأويل:

اعتمد ابن فورك في هذا على ما ورد في معاجم اللغة، وقد نص على ذلك^(٣)، ولكنه لم يسم ما ينقل منها، و-أيضا- اعتمد على بعض ما نقل من تفسيرات السلف مما ظاهره يوافق مذهبه^(٤). واعتمد - أيضا - على بعض الكتب السابقة له في

(١) (ص ٣٦٨).

(٢) (ص ٤٢١). وقوله: «محمد بن إسحاق» خطأ من المحقق أو الناسخ، وكذا هو في المخطوط (ل/٩٩)، ووقع في التحقيق الثاني (ص ٢٥٣): «أحمد بن إسحاق»، وهو الصواب، وترجمته في سير الذهبي (١٥/٤٨٣)، وفيه: «كان أبو بكر بن إسحاق يخلف إمام الأئمة ابن خزيمة في الفتوى بضع عشرة سنة في الجامع وغيره....، قال الحاكم: ومن تصانيفه: كتاب الأسماء والصفات...».

(٣) كما في (ص ٧٧، ٧٩، ٨٢، ١٢٠)، وغيرها كثير.

(٤) كما في (ص ٢٧٩)، حيث قال: «وَوَجَّ اسم موضع فيه، وكان سفيان بن عيينة يذهب في تأويل هذا الحديث إلى نحو ما ذكرناه».

موضوعه، ومن ذلك: كتاب أبي شجاع الثلجي الذي سبق ذكره^(١). وقد نقل - أيضا - عن ابن قتيبة تأويله لبعض النصوص التي أوردها في كتابه ورد عليه قوله في ذلك^(٢)، وذكر شيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم (ابن تيمية: ٧٢٨هـ) أن ابن فورك جمع من تأويلات بشر المريسي ومن بعده ما يناسب كلامه^(٣).

- (١) ذكر المعلمي في «التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل» (١/٤٥٣) أن ابن فورك حذا حذو ابن الثلجي في كتابه الذي صنفه في تحريف أحاديث الصفات والظعن فيها.
- (٢) (ص ٦٧).
- (٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، لابن تيمية (١/٢٠).

المبحث الثالث

مسلك ابن فورك في دفع الإشكال في «مشكل الحديث وبيانه»

من المتفق عليه أن ابن فورك أشعري المذهب، وقد سعى في كتابه هذا إلى دفع الإشكال بالتأويل، وفق مذهبه، وقد كشف اللثام عن ذلك، بقوله: «واعلم أن النبي ﷺ إنما خاطبنا على لغة العرب، فإذا ورد منه الخطاب، حمل على مقتضى حكم العربية، فإذا كان محتملا لوجهين، أحدهما له مخرج في اللغة، وتأويل صحيح لا يقتضي تشبيها، ولا يؤدي إلى محال في وصف الله - جل ذكره -، والثاني يقتضي تشبيها وتكيفا وتمثيلا، كان أولى ما حمل عليه من الوجهين ما لا يؤدي إلى وصف الله - جل ذكره - بالجوارح والآلات»^(١). وهو كغيره من أهل الكلام لا يرى خبر

(١) (ص ٣٠٢). وذكر «الجوارح والآلات» يحيل القارئ إلى التأثر بالفلسفة، وهذا يؤكد سلسلة نسب هذه المقولات في التأويل، وقد ذكر ابن تيمية - كما في مجموع الفتاوى (٥/ ٢٢-٢٣) - أن أول من عرف بالتأويل في الإسلام، هو الجعد بن درهم، وقد أخذ هذه المقالة عن الصَّابِغَةَ الْفَلَّاسِيَّةِ، ثم اتسعت هذه المقالة بعد تعريب كتب اليونان - في حدود المئة الثانية -، ثم في حدود المئة الثالثة: انتشرت هذه المقالة التي كان السلف يسمونها مقالة الجهمية؛ بسبب بشر بن غياث المريسي وطبقته. قال ابن تيمية: «وهذه التأويلات الموجودة اليوم بأيدي الناس - مثل أكثر التأويلات التي ذكرها أبو بكر بن فورك في كتاب التأويلات وذكرها أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي في كتابه الذي سماه «تأسيس التقديس» ويوجد كثير منها في كلام خلق كثير غير هؤلاء مثل أبي علي الجبائي وعبد الجبار بن أحمد الهمداني وأبي الحسين البصري وأبي الوفاء بن عقيل وأبي حامد الغزالي وغيرهم - هي بعينها تأويلات بشر المريسي التي ذكرها في كتابه». وينظر: مقدمة تحقيق (دانيال) (م ٤١).

الآحاد مفيدا للعلم، بل لغالب الظن، وقد نص على ذلك في كتابه هذا^(١).
وإذا كان الحديث من رواية من عرف بالأخذ عن الإسرائيليات رده لذلك، كما
في قوله في بعض الروايات: «وإنما المعول في مثله على كعب، أو وهب، (ترجمتهم)
من أحاديث التوراة، ولا ثقة بشيء من ذلك»^(٢)، و-أيضا- يتشبه في رد الحديث -
أحيانا- بتضعيف راويه إن وجد فيه قولاً لمن سبقه، ولو لم يكن ذلك هو المعتمد
عند المحققين من الأئمة^(٣).

(١) (ص ٤٤)، و(ص ٤٩٨).

(٢) (ص ٥٥).

(٣) اعتماده في الكلام على الرواة أو الأحاديث على بعض الضعفاء، ومن ذلك اعتماده على محمد
بن شجاع الثلجي. ولذا تجده ضعف عكرمة مولى ابن عباس، وضعف حماد بن سلمة. فقال
في (ص ٢٤٧): «قال الثلجي: إن هذا الحديث ضعيف: ذكره حماد عن ثابت، ولم يروه غيره،
عنه من أصحابه».

المبحث الرابع

طريقة ابن فورك في عرض مادة كتابه «مشكل الحديث وبيانه»

طريقته في عرض مادة كتابه، يمكن تلخيصها في:

١- افتتح كتابه بعد حمد الله والصلاة والسلام على رسوله ﷺ، بفصل بيّن فيه موضوع كتابه، وبيان المراد بأهل الحديث، وأنها طائفتان، الأولى: طائفة تهتم بمجرد النقل والرواية مع بيان الصحيح والسقيم. والثانية: طائفة تهتم بالنظر والدراية، فجّل اهتمامها متون الأحاديث، ومنهم الأشعرية في نظره. ثم تحدث عن المحكم وغيره في القرآن، وبين منشأ تهجين الطوائف المخالفة لأهل الحديث عنده، ثم قال: «فكذلك أخبار الرسول الله ﷺ، جارية هذا المجرى، ومنزلة على هذا التنزيل، فمنها الكلام البين المستقل في بيانه بذاته، ومنها المفتقر في بيانه إلى غيره، وذلك حسب عادة العرب في خطابها»^(١).

٢- بدأ صلب كتابه، وذلك بوضع ترجمة، وهي: «ذكر خبر مما يقتضي التأويل ويوهم ظاهره التشبيه»، ثم يذكر تحت هذه الترجمة حديثاً معلقاً، وقد يذكر بعض طرقه الأخرى، وقد يذكر بعض الإسناد، وقد يكتفي بعزوه للنبي ﷺ. وبعد أن ينتهي من ذكر الطرق، يبدأ في تأويل الخبر، مترجماً لذلك بقوله: «بيان تأويل ذلك»، وقد لا يترجم للتأويل بشيء، بل يذكر الحديث ثم يذكر التأويل مباشرة^(٢).

٣- إذا كان للحديث، الذي يورده، شواهد أخرى تتضمن صفات أخرى تقتضي

(١) (ص ٤٢-٤٣).

(٢) كما في (ص ٣٤٢).

التأويل عنده، ترجم لذلك بقوله: «ذكر خبر آخر في مثل هذا المعنى». مثلاً حديث: (أتاني ربي في أحسن صورة)^(١)، فيه ذكر الصورة والإتيان، وقد عقد للصورة الفصل الذي قبله، وذكر هنا ما يتعلق بالصورة والإتيان، وقد يذكر تحت هذه الترجمة -أيضاً- ما يتعلق بالترجمة السابقة، كذكره بعض طرق الأحاديث السابقة، وذكر تأويلها. ومن ذلك: قوله في الترجمة السابقة: «فأما أحاديث ابن عباس، ففي بعضها زيادات ألفاظ يقتضي تأويلاً وتخريجاً»^(٢)، وقد أورد أصل الحديث في الترجمة السابقة لهذه الترجمة.

٤ - إذا كان الحديث مما تكلم عليه، وقد وقف على كلام من تقدمه في ذلك، فإنه يثبت ذلك، وجل اعتماده في ذلك على محمد بن شجاع الثلجي، ومن ذلك قوله بعد أن أورد الحديث السابق ذكره في الفقرة الثالثة: «قال محمد بن شجاع الثلجي في تخريج هذا الحديث: إن هذا الحديث أولاً معلول...».

(١) (ص ٧٧). هذا الحديث يروى عن جمع من الصحابة، منها ما أخرجه الترمذي في أبواب تفسير القرآن، باب (ومن سورة ص)، (٥/٢٨٥/٣٢٣٥) من حديث معاذ رضي الله عنه، وقال: «هذا حديث حسن صحيح. سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث، فقال: هذا حديث حسن صحيح». والحديث لم تسلم جميع طرقه من القدح، وقد نقل الأثرم - كما في «بيان تلبيس الجهمية» لابن تيمية (٧/٢١٧) - قول أحمد، بعد أن ذكر روايات الحديث: «وأصل الحديث واحد، وقد اضطربوا فيه»، وقال ابن خزيمة في التوحيد (٢/٥٤٦): «فليس يثبت من هذه الأخبار شيء»، وقال العقيلي في «الضعفاء» (٣/١٥٦): «والرواية في هذا الباب فيها لين واضطراب»، وقال الدارقطني في «العلل» (٦/٥٧) بعد إيراد طرق الحديث: «ليس فيها صحيح، وكلها مضطربة».

(٢) (ص ٧٨).

٥- يذكر -أحيانا- بعض الآيات التي تحتاج إلى تأويل مما له علاقة بموضوع الحديث الذي يتحدث عنه، ومن ذلك قوله: «فإن قال قائل: فإذا حملتم ما روي من النزول في الخبر على ما ذكرتم، فعلام تحملون، قوله: ﴿فَأَتَى اللَّهَ بُنْيَتُهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ﴾ [النحل: ٢٦]، وذكر آيات أخرى^(١)، ثم أجاب عن ذلك^(٢).

٦- يعمد في تأويل الخبر إلى المجاز واختيار ما يتناسب مع مذهبه من دلالات اللفظ الواحد، مما احتملته لغة العرب، ولو من وجه بعيد. ومن ذلك قوله في تأويل صفة (الكف)، حيث قال: «وقد استعملت العرب لفظ اليد والإصبع والكف في معنى النعمة، وذلك سائغ كثيرا في اللغة» ثم مثل لذلك من لغة العرب، والغالب عدم اعتماده على كتب اللغة أو أهلها، بل ينسب ذلك للغة العرب ابتداءً.

٧- يستشهد لما يذكره من دلالة اللفظ على ما يذكره من المعاني ببعض الآيات، ومن ذلك استشهاده على أن من معاني الكف: القدرة، بقول الشاعر:
هون عليك فإن الأمور... بكف الإله مقاديرها^(٣)

٨- ينقل قول غيره دون أن يعزوه إليه، وهذا في كثير من المواضع، كما في قوله: «وقال قائل: إن معنى الزيادة في العمر نفي الآفات عنهم...»^(٤). وقد يعزو القول في مواضع لقائله، كما في قوله: «قال سفيان: قرأت عند شريح: [بل عجبت...]^(٥)».

(١) (ص ٢٠٧).

(٢) ينظر: (ص ٧٧، ٧٨، ٨٣، ٨٧، ٨٨، ٩٠، ٩٩، ١٠٤، ١٠٧، ١١٥، ١٢٠، ١٢٦، ١٢٨، ١٣٣، ١٣٤، ١٥٢، ١٥١، ١٩٣، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢١٠).

(٣) (ص ٧٩). والبيت للأعور الشنّي، كما في الحماسة البصرية، لعلي بن الحسن (٢/٢).

(٤) (ص ٣٠٦).

(٥) (ص ١٩٤). وينظر: (ص ٩٣) حيث أورد قولاً لابن أبي عاصم النبيل، وفي (ص ١٤٣).

- ٩- يورد على نفسه الإيراد ثم يجيب عليه، وهي طريقة مشهورة في كتب المتكلمين، فيقول: فإن قيل كذا...؟ قيل:...^(١).
- ١٠- يعزو بعض المذاهب عند المتكلمين إلى أصحابها، كما في قوله: «ومنهم من قال: معناه نفي السفه عنه...، وهو مذهب النجار»^(٢).
- ١١- غالب الأخبار التي ذكرها دفع إشكالها بالتأويل، دون نظرٍ إلى الأثر، وقد يسلك مسلك تفسير الرواية بالرواية، أو الترجيح أو رد الرواية المنكرة^(٣).
- ١٢- استعمل كثيرا من مصطلحات المحدثين، كالصحيح، والضعيف، والمنكر، والتصحيح، والمستفيض والمعلول^(٤).
- ١٣- عقد في آخر الكتاب فصلا رد فيه على من يقول: إن الأخبار التي ذكرها في كتابه مما لا يجب الاشتغال بتأويلها وتخريجها وتبيين معانيها وتفسيرها^(٥).

= حيث أورد قولاً لوهب بن منبه.

- (١) وهذا الأسلوب يُعرف بأسلوب (الفنقلة). ينظر: «أسلوب (الفنقلة) عند الزمخشري في تفسيره وبيان خصائصه وفوائده»، د. عبد العزيز جودي، وهو مقال منشور في موقع «مركز تفسير للدراسات القرآنية».
- (٢) (ص ٣٣٢). والنجار، ترجم له الذهبي في السير (١٠/٥٥٤)، فقال: «أبو عبد الله الحسين بن محمد بن عبد الله النجار، أحد كبار المتكلمين...، وله مناظرة مع النظام، فأغضب النظام، فرسه، فيقال: مات منها بعد تعلق». ولم يذكر وفاته.
- (٣) ينظر: (ص ٤٦، ٩٦، ١٤٣، ١٥٧).
- (٤) ينظر: (ص ٤٥، ٤٩، ٧٧، ١٢٥، ٣٤٩).
- (٥) (ص ٤٩٦).

المبحث الخامس

المآخذ على كتاب «مشكل الحديث وبيانه»

مَن طالع الكتاب تبين له أنه في جملته من كتب أهل التأويل، التي لا يعول عليها لا من قريب ولا من بعيد فيما يخص موضوعه؛ لأن مبناه على تأويل الصفات وتحريف النصوص الشرعية، وعدم إجرائها على ظاهرها، وكل ذلك مما يخالف مذهب السلف الصالح من الصحابة رضي الله عنهم، ومن بعدهم. وسأذكر هنا بعض المؤاخذات التفصيلية على الكتاب، فمن ذلك:

١- تأويله لصفات الله، وسلوكه طريق أصحابه الأشعرية، ومخالفته للمنهج الحق الذي عليه السلف، في كتابه هذا، وقد تناول كتابه هذا بالنقد أبو يعلى محمد بن الحسين الفراء (٤٥٨ هـ)، في كتابه «إبطال التأويلات لأخبار الصفات»، حيث قال في مقدمته: «وسألتم أن أتأمل مصنف محمد بن الحسن بن فورك، الذي سماه كتاب (تأويل الأخبار)، جمع فيه هذه الأخبار، وتأولها، فتأملنا ذلك وبيننا ما ذهب فيه عن الصواب في تأويله، وأوهم خلاف الحق في تخريجه»^(١).

٢- مخالفته أهل السنة في طريقة الاستدلال لوجود الله بدليل حدوث الأجسام المسمى دليل الأعراض، وهو دليل المتكلمين المشهور، حيث قال: «إن الخلق

(١) (١/٤٢). وقال شيخ الإسلام في درء تعارض العقل والنقل (٥/٢٣٧): «وقد صنف القاضي أبو يعلى كتابه في إبطال التأويل، ردا لكتاب ابن فورك، وهو وإن كان أسند الأحاديث التي ذكرها وذكر من رواها، ففيها عدة أحاديث موضوعة». وينظر تمة كلامه هناك، وللذهبي - أيضاً - كلام في السير (١٨/٩٠-٩١) عن هذا الكتاب.

عرفوا الله ﷻ بدلالاته المنصوبة، وآياته التي ركبها في الصور، وهي الأعراض الدالة على حدوث الأجسام، واقتضائها محدثاً لها من حيث كانا محدثين^(١).

٣- نفيه للصفات الاختيارية، أو الفعلية، وهي المسألة المشهورة في كتب الكلام بـ«حلول الحوادث»^(٢). وهذا خلاف طريقة أهل السنة. قال ابن تيمية: «وأما قيام الأفعال الاختيارية، وقيام الصفات بالله - تعالى - فهو قول سلف الأمة وأئمتها الذين نقلوه عن الرسول ﷺ، وهو القول الذي جاءت به التوراة والإنجيل، وهو القول الذي يدل عليه صريح المعقول مطابقاً لصحيح المنقول. وحينئذ فتعلم بالعقل الصريح أن العالم حادث كما أخبرت به الرسل مع أن الرب لم يزل ولا يزال متصفاً بصفات الكمال، لم يصير قادراً بعد أن لم يكن، ولا متكلماً بعد أن لم يكن، ولا موصوفاً بأنه خالق فاعل بعد أن لم يكن، بل لم يزل موصوفاً بصفات الكمال المتضمنة لكماله في أقواله وأفعاله»^(٣).

٤- يثبت ابن فورك من الصفات الخبرية: الوجه، والعين، ويمنع من تأويلها، وينفي عنها أن تكون جارحة أو دالة على تجسيم أو أجزاء، ويتأول ما عدا هذه

(١) (ص ٨٧).

(٢) الصفات الاختيارية هي - كما يقول شيخ الإسلام في المجموع (٦/٢١٧) - «الأمور التي يتصف بها الرب ﷻ، فتقوم بذاته بمشيئته وقدرته، مثل كلامه، وسمعه، وبصره، وإرادته، ومحبه، ورضاه، ورحمته، وغضبه، وسخطه، ومثل خلقه، وإحسانه، وعدله، ومثل استوائه، ومجيئه، وإتيانه، ونزوله، ونحو ذلك من الصفات التي نطق بها الكتاب العزيز والسنة». ينظر المشكل (ص ١٤٠، ٢٧٢، ٢٩٤، ٤٧٩، ٤٨٢).

(٣) الصفدية، لابن تيمية (١/١٣٠).

الصفات الخبرية، فيتأول ما ورد من اليد، ويمين الرحمن، والكف، والقبضة، والقدم، والأصابع، والساق^(١). وهذا خلاف مذهب أهل السنة، ف«الواجب ما أثبتته الله ورسوله أثبتناه، وما نفاه الله ورسوله نفينا». والألفاظ التي ورد بها النص يعتصم بها في الإثبات والنفي، فنثبت ما أثبتته الله ورسوله من الألفاظ والمعاني. وأما الألفاظ التي لم يرد نفيها ولا إثباتها فلا تطلق حتى ينظر في مقصود قائلها: فإن كان معنى صحيحا قبل، لكن ينبغي التعبير عنه بألفاظ النصوص، دون الألفاظ المجملة، إلا عند الحاجة، مع قرائن تبيين المراد والحاجة مثل أن يكون الخطاب مع من لا يتم المقصود معه إن لم يخاطب بها، ونحو ذلك^(٢)، فطريقة أهل السنة - في الجملة -، هي: إثبات كل ما ورد في الكتاب والسنة من صفات الكمال لله - تعالى - على الحقيقة لا المجاز بلا تمثيل ولا طلب لمعرفة كيفية اتصاف الله - تعالى - بها، وأنه مختص بها، لا يشركه فيها أحد، وأن صفاته - سبحانه - كلها صفات كمال لانقص فيها، ولا غاية وراءها، وهو منزه عن كل سمات النقص والاحتياج، وطريقتهم دل عليها النقل والعقل، فالقول فيما نفاه النفاة، كالقول فيما أثبتوه، والقول في الصفات كالقول في الذات^(٣).

٥- لا يذكر الأحاديث بإسناده، ولا يعزوها لمصدرها، مع أنه ممن له بعض

العناية بالحديث رواية، فقد روى له الحاكم والبيهقي^(٤).

(١) (ص ٣٥٦-٣٦٠).

(٢) شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز (ص ١٩٠).

(٣) آراء ابن فورك الاعتقادية، لعائشة الخوتاني (ص ٥٣٦-٥٤٢).

(٤) سير أعلام النبلاء (١٧/٢١٥).

٦- يعرج على بعض الأحاديث الموضوعية بإجماع أهل السنة، كحديث: (إن الله ﷻ خلق نفسه...)، وهو وإن كان قد نقل إنكار أهل النقل له وبين ذلك أحسن بيان، إلا أنه أساء حين قال: «على أنه لو كان صحيحاً كان يمكن يتأول على أنهم...»^(١). وقد يضعف بعض الأحاديث وهي صحيحة، كما في تضعيفه لفظة الرجل في الحديث الذي أخرجه مسلم: (حتى يضع الله فيها رجله)^(٢)، حيث قال: «فأما من روى هذا الحديث على لفظ الرجل، فقد قلنا إن هذا غير ثابت عند أهل النقل»^(٣).

٧- اعتماده في الكلام على الرواة أو الأحاديث على بعض الضعفاء، ومن ذلك اعتماده على محمد بن شجاع الثلجي. ولذا تجده ضعف عكرمة مولى ابن عباس، وضعف حماد بن سلمة. فقال في موضع: «وقد قال الثلجي: إن هذا الحديث ضعيف: ذكره حماد عن ثابت، ولم يروه غيره، عنه من أصحابه»^(٤).

(١) أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (١/١٤٩/٢٣١) من طريق محمد بن شجاع، بإسناده إلى أبي هريرة رضي الله عنه، ثم قال: «هذا حديث لا يُشك في وضعه، وما وضع مثل هذا مسلم، وإنه لمن أركّ الموضوعات وأبردها؛ إذ هو مستحيل؛ لأن الخالق لا يخلق نفسه. وقد اتهم علماء الحديث بوضع هذا الحديث محمد بن شجاع».

(٢) (ص ٣٥٢).

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء (١٧/١٨٨/٢٨٤٦).

(٤) (ص ١٢٩). قال النووي في شرح صحيح مسلم (١٧/١٩٠): «زعم الإمام أبو بكر بن فورك أنها غير ثابتة عند أهل النقل، ولكن قد رواها مسلم وغيره فهي صحيحة».

(٥) (ص ٢٤٧).

٨- تضعيفه لبعض الثقات من رواة الحديث، تقليدا لغيره، وتشبثا بكل ما من شأنه رد الحديث المخالف لمذهبه، ومن أولئك الرواة: عكرمة وحماد بن سلمة، كما سبق قريبا.

٩- عدم نسبته ما ينقل من المعاني اللغوية لأهلها.

١٠- جنوحه إلى المجاز، الذي يسميه تأويلا، مع عدم ظهور القرينة في نقل اللفظ من معناه الحقيقي إلى معناه المجازي، وجعله القرينة العقلية أساسا في هذا، وهذا مسلك عامة المتكلمين في موقفهم من الأسماء والصفات.

المبحث السادس

نموذجان تطبيقيان من كتاب «مشكل الحديث وبيانه» مع نقدهما

* النموذج الأول:

أولاً: نص كلام ابن فورك في كتابه:

قال ابن فورك في كتابه «مشكل الحديث وبيانه»: «ذكر خبر آخر مما يقتضي التأويل: روى محمد بن زياد، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال أبو القاسم رضي الله عنه: (عجب ربنا من قوم يقادون إلى الجنة بالسلاسل)^(١). تأويل ذلك: أعلم أنا قد بينا معنى العجب المضاف إلى الله - تعالى -، وقد روي في إضافة التعجب إلى الله قد تقدم بيانها^(٢)، وأن ذلك يرجع إلى معنى الرضا والتعظيم، وأن الله سبحانه يعظم من أخبر عنه بأنه يعجب منه ويرضى عنه».

وقال في موضع سابق^(٣)، بعد أن ساق بعض النصوص التي ورد فيها لفظ (التعجب): «معنى ذلك أن أصل التعجب إذا استعمل في أحدنا فالمراد: أن يدهمه أمر يستعظمه مما لم يعلم وذلك مما لا يليق بالله سبحانه. وإذا قيل في صفة الله تعالى

- (١) مشكل الحديث (ص ٣٢٨). والحديث أخرجه البخاري في كتاب الجهاد والسير، باب الأسارى في السلاسل (٦/ ٢٥٣ / ٣٠١٠) من طريق محمد بن زياد، عن أبي هريرة بألفاظ متقاربة، ولفظ البخاري: «عَجِبَ اللهُ مِنْ قَوْمٍ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ فِي السَّلَاسِلِ».
- (٢) كذا وقع في تحقيق (موسى محمد علي)، وفي تحقيق (دانيال جيماريه) (ص ١٨٧): «أخبار قد تقدم بيانها»، وكذلك في المخطوط (ل/ ٧٥).
- (٣) (ص ١٩٢).

عجب أو يتعجب فالمراد به أحد شيئين:

إما أن يكون يراد به: أنه مما عظم قدرُ ذلك وكبرُ؛ لأن المتعجبَ معظمٌ لما يتعجب منه، ولكن الله سبحانه لما كان عالما بما كان ويكون لم يلق به أحدُ الوجهين، الذي يقتضي استدراكَ عالمٍ ما لم يكن به عالما، فبقي أمر التعظيم له والتكبير في القلوب عند أهله. إذا^(١) يراد بذلك الرضا والقبول لأجل أن من أعجبه الشيء فقد رضيه وقبله ولا يصح أن يعجبَ مما يُسخطه ويكرهه.

فلما أراد النبي ﷺ تعظيم أقدار هذه الأفعال في القلوب أخبر عنها باللفظ الذي يقتضي التعظيم حثا على فعلها وترغيبا في المبادرة إليها. وأما قوله تعالى من قراءة من قرأ^(٢): «بل عجبتُ»، بضم التاء، فتأويله على أحد وجهين: «...»، وذكرهما، وهما باختصار:

١- أنه جازاهم على عجبهم، من باب تسمية جزاء الشيء باسمه.

٢- أنه خبر عن النبي ﷺ، أي: بل عجبت يا محمد.

ثانياً: البيان والتعقيب وبيان المذهب الحق في المسألة:

وذلك من خلال المحاور التالية:

١- وجه كون هذا الحديث من المشكل، هو: تضمنه صفة من صفات الله، والتي يجب - عند أهل التعطيل والتحريف والتأويل - صرفها عن ظاهرها، وهذا ما بنى عليه ابن فورك كتابه هذا.

(١) في المخطوط (ل/٣٨): «وعند أهله، أو يراد بذلك الرضا به والقبول...». وفي الطبعة الثانية:

«أو يراد بذلك الرضا له والقبول...».

(٢) في التحقيق الآخر (ص ٨٨): «فأما قوله - تعالى - في قراءة من قرأ...».

٢- قوله: «ذكر خبر آخر يقتضي التأويل»، يقال: بأن هذا الخبر، كغيره من نصوص الصفات الثابتة، لا يقتضي التأويل، بل يمر على ظاهره، كما هو مذهب السلف المتواتر عنهم. ومنشأ اقتضاء التأويل عنده اقتضاؤه التشبيه، كغيره من الصفات التي نفاها الأشاعرة وغيرهم، ومثل هذا لا يسلم لهم، فالتماثل بين الأسماء لا يوجب تماثلاً بين المسميات، وقياس الغائب على الشاهد قياس فاسد. والذي جعله يذهب هذا المذهب الفاسد، في تأويل صفة العجب، هو ظنه أن نصوص الصفات - ومنها العجب - من قبيل المتشابه والمشكل الذي ينبغي تأويله^(١)، وهذا خلاف ما عليه السلف.

٣- قوله: «روى محمد بن زياد...»، الحديث أخرجه من هذا الطريق البخاري، وغيره، وقد أشرت إلى تخريجه في الحاشية.

٤- قوله: «وقد روي في إضافة التعجب...»، ذكر هذه النصوص في الموضوع الآخر، حيث ساق مجموعة من الأحاديث، وهي:

- حديث: (عجب ربكم من شاب ليست له صبوة)^(٢)، وهذا الحديث أخرجه

(١) إذا كان المراد بكونها متشابه أي من جهة الكيف، وأنه غير معقول لنا، فهو حق، ولكن المعطلة والمفوضة وأهل التأويل فيريدون بالتشابه ما يلزم منه التعطيل أو التفويض أو التأويل، وهذا باطل. وينظر: «منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات» للشيخ الشنقيطي رحمته الله (ص ٧٧).

(٢) فسر ابن الأثير الصبوة في النهاية في غريب الحديث (٣/ ١١)، بقوله: «أَيُّ مَيْلٍ إِلَى الْهَوَى»، أي شاب لا ميل له إلى الهوى، وهذا يتفق مع حديث السبعة الذين يظلمهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله، فمنهم: (وَشَابٌّ نَشَأَ فِي عِبَادَةِ رَبِّهِ)، والحديث متفق عليه، أخرجه البخاري في كتاب الأذان، باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة وفضل المساجد (٢/ ٣٦١ / ٦٦٠)، =

أحمد في مسنده^(١)، وابن أبي عاصم في «السنة»^(٢)، والطبراني في الكبير^(٣) من طريق ابن لهيعة، عن أبي عَشانة، عن عقبه بن عامر، ولفظ أحمد: «إن الله ليعجب من الشاب ليست له صبوة». وابن لهيعة متكلم فيه^(٤)، وقد خالفه رشدين بن سعد - عند ابن المبارك في الزهد^(٥) -، فرواه عن عمرو بن الحارث، عن أبي عشانة به موقوفا. ورشدين ضعيف، ومع هذا، فقد رجح أبو حاتم الموقوف، كما في العلل لابنه^(٦).

- حديث: (ثلاثة يعجب الله إليهم: القوم إذا اصطفوا للصلاة، والقوم إذا اصطفوا لقتال المشركين، ورجل يقوم إلى الصلاة في جوف الليل)، وهذا الحديث أخرجه: أحمد في مسنده^(٧)، وابن أبي شيبة في مصنفه^(٨)، وأبو يعلى في مسنده^(٩) من طريق هشيم بن بشير، قال: مجالد أخبرنا^(١٠) عن أبي الودّك، عن أبي سعيد الخدري به، ولكن بلفظ

=ومسلم في كتاب الزكاة، باب فضل إخفاء الصدقة (١٢٦/٧/١٠٣١).

(١) (١٧/٦٠٠/١٧٣٧١).

(٢) (رقم ٥٧١).

(٣) (١٧/٨٥٣).

(٤) قال السخاوي في المقاصد (رقم ٢٤١): «وضعه شيخنا في فتاويه لأجل ابن لهيعة».

(٥) (رقم ٣٤٩).

(٦) (٢/١١٦).

(٧) (١٨/٢٨٤/١١٧٦١).

(٨) (٥/٢٨٩).

(٩) (٢/٢٨٥/١٠٠٤).

(١٠) عند ابن أبي شيبة: حدثنا هشيم بن بشير، أخبرنا مجالد بن سعيد. وعند أبي يعلى: بالنعنة.

وعند ابن جميع في معجمه (١/١٦٥): حدثنا مجالد.

(يضحك) بدلا من (ليعجب) عندهم. ومجالد، هو ابن سعيد الهمداني، وهو ليس بالقوي، كما في التقريب^(١).

- حديث أبي هريرة رضي الله عنه: أن رجلا نزل ضيفا برجل من الأنصار، فقال لامرأته: «تعالني حتى انطوي - كذا، ولعلها: نطوي - الليل لضيفنا...» وفيه: (لقد عجب الله من صنعكما البارحة). والحديث أخرجه البخاري في كتاب مناقب الأنصار، باب قول الله صلى الله عليه وسلم: ﴿وَيُؤْتِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ [الحشر: ٩]^(٢)، فقال: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاوُدَ، عَنْ فَضِيلِ بْنِ غَزْوَانَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِهِ. وأخرجه -أيضا- في كتاب التفسير، باب قوله: ﴿وَيُؤْتِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ﴾^(٣)، فقال: حدثني يعقوب بن إبراهيم بن كثير، حدثنا أبو أسامة. ومسلم في كتاب الأشربة، باب إكرام الضيف وفضل إيثاره^(٤)، فقال: حدثني زهير بن حرب، حدثنا جرير بن عبد الحميد. وفي^(٥): حدثنا أبو كريب محمد بن العلاء، حدثنا ابن فضيل (محمد بن فضيل). وفي^(٦)، والترمذي في أبواب التفسير، باب «ومن سورة الحشر»^(٧) قال: حدثنا أبو كريب، حدثنا وكيع. والنسائي في الكبرى^(٨) أخبرنا هناد بن السري، عن وكيع. أربعتهم عن

(١) (رقم ٦٥٢٠).

(٢) (٣٧٩٨/٤٩٥/٧).

(٣) (٤٨٨٩/٦٢١/٩).

(٤) (٢٠٥٤/٢٥٥-٢٥٤/١٤).

(٥) (٢٠٥٤/٢٥٦/١٤).

(٦) (٢٠٥٤/٢٥٦/١٤).

(٧) (٣٣٠٤/٣٣٢/٥).

(٨) (١١٥٨٢/٤٨٦/٦).

فضيل بن غزوان به نحوه، ورواية وكيع مختصرة. ولفظ البخاري في الموضوع الأول، فيما يخص موضع الشاهد: (ضَحِكَ اللهُ اللَّيْلَةَ - أَوْ عَجِبَ - مِنْ فَعَالِكُمَا).

٥- قوله: «وقد بينا معنى العجب...»، حيث عرفه في الموضوع الآخر بقول: «أن يدهمه أمر يستعظمه مما لم يعلم». وهذا لا يعد حداً للعَجَب، بل هو من قبيل التفسير، وقد حده الجرجاني^(١) في تعريفاته بقوله: «تغير النفس بما خفي سببه وخرج عن العادة مثله». وقال غيره: «استعظام زيادة خفي على المستعظم سببها»^(٢)، وقال ثالث: التعجب: «استعظام صفة خرج بها المتعجب منه عن نظائره». وقد انتقد على التعريف الذي اشترط خفاء السبب ذلك الشرط؛ لأن مناط التعجب هو الخروج عن العادة المألوفة، وخفاء السبب وظهوره سواء^(٣). إذا علم هذا تبين ضعف قول ابن فورك: «وأن ذلك يرجع إلى معنى الرضا والتعظيم»؛ لأنه قد يرجع إلى مجرد مخالفة المؤلف، وهذا السبب لا يلزم منه نسبة الجهل لله ﷻ، ولذا قال شيخ الإسلام بعد أن ذكر قول من يقول: «التعجب استعظام للمتعجب منه»، قال: «نعم: وقد يكون مقروناً بجهل بسبب التعجب، وقد يكون لما خرج عن نظائره، والله تعالى بكل شيء عليم، فلا يجوز عليه أن لا يعلم سبب ما تعجب منه، بل يتعجب لخروجه عن نظائره تعظيماً له، والله تعالى يعظم ما هو عظيم، إما لعظمة سببه، أو لعظمته»^(٤)، ثم ذكر بعض الأدلة على وصف الله

(١) (ص ١٥٠).

(٢) كما في «شرح المرشد المعين على الضروري من علوم الدين» لـ (محمد بن الطيب بن عبدالمجيد)، وعلى هذا الشرح شرح يسمى (النشر الطيب على شرح الشيخ الطيب) لإدريس بن أحمد الوزاني (٢/ ٣١).

(٣) هذا النقد ذكره الوزاني.

(٤) الفتاوى (٦/ ١٢٣).

لبعض الأشياء بالعظمة، ثم ذكر بعض النصوص المثبتة لصفة العجب لله.

٦- قوله: «وأن الله ﷻ يعظم من أخبر عنه بأنه يعجب منه ويرضى عنه». يقال: والتعظيم، يلزم منه ما يلزم من التعجب، وكذلك الرضا، فكان عليه أن ينفي كل هذه الصفات؛ هروبا من التشبيه، واللوازم المتوهمة في عقل كل معطل وموؤل للنصوص. ٧- قوله: «معنى ذلك أن أصل التعجب إذا استعمل في أحدنا فالمراد...». يقال: هذا في المخلوق باعتراف ابن فورك نفسه، في قوله: «أحدنا»، وعلى هذا لا يلزم تحققه في الله ﷻ؛ للقاعدة اليقينية: «ليس كمثله شيء وهو السميع البصير»، ومنشأ الغلط عنده وعند غيره من المعطلة، هو قياس الغائب على الشاهد، يقول الدارمي في رده على بشر المريسي: «وكما أنه ليس كمثله شيء، فليس كسمعه سمع، ولا كبصره بصر، ولا لهما عند الخلق قياس، ولا مثال ولا شبيه، فكيف تقيسهما أنت بشبه ما تعرفه في نفسك، وقد عبته على غيرك»^(١).

وأما ما ذكره في الموضوع الثاني، فقد تبين مما ذكرناه مسبقا، بطلانه. وأما قوله: «ولكن الله سبحانه لما كان عالما بما كان ويكون لم يلق به أحد الوجهين...»، فالظاهر أن الوجهين، هما: كون الأمر يدهمه، والثاني، كون المتعجب لم يكن يعلم بذلك. وهذان الأمران، لا يلزمان في صفة التعجب المثبتة لله، كما سبق بيانه، بل الواجب إثباتها على وجه يليق به سبحانه، من غير تحريف أو تعطيل أو تشبيه، وقوفا عند قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

(١) (١/٣٠٨). ينظر في نقد هذا القياس: مقالة التشبيه وموقف أهل السنة منها، لـد. جابر إدريس (٢/١٢٣-١٢٨).

٨- وأخيرا يقال: العجب ثابت لله تعالى بالكتاب والسنة، وقد سبق ذكر بعض الأدلة على ذلك: ويضاف لها: قوله تعالى: ﴿بَلْ عَجِبْتَ﴾ [الصفات: ١٢]، على قراءة ضم التاء^(١). والممتنع على الله من العجب هو ما كان سببه الجهل بسبب المتعجب منه؛ لأن الله ﷻ لا يخفى عليه شيء، أما العجب الذي سببه خروج الشيء عن نظائره أو عما ينبغي أن يكون عليه فان ذلك ثابت لله. وقد فسرهُ أهل السنة والجماعة انه عجب يليق بالله ﷻ، وفسره أهل التأويل بثواب الله ﷻ، أو رضاه، أو عظمة ما يتعجب منه، أو عقوبته، ويرد عليهم بأنه خلاف ظاهر النص وإجماع السلف.

ومما سبق «يتضح أن صفة العجب ثابتة لله ﷻ بنص الكتاب الكريم على قراءة ابن مسعود رضي الله عنه، وبأخبار المصطفى صلى الله عليه وسلم التي أثبتت لله ﷻ هذه الصفة على ما يليق بجلاله وعظمته، أما تأويلها على ما تأوله ابن فورك فهو تأويل باطل. قال الدكتور محمد خليل هراس» ليس عجبه - سبحانه - ناشئا عن خفاء في الأسباب، أو جهل بحقائق الأمور، كما هو الحال في عجب المخلوقين، بل هو معنى يحدث له - سبحانه - على مقتضى مشيئته وحكمه وعند وجود مقتضيه، وهو الشيء الذي يستحق أن يتعجب منه»^(٢).

- (١) قال ابن جرير الطبري في تفسيره (٢٣/٢٩): «اختلفت القراء في قراءة ذلك، فقرأته عامة قراء الكوفة: «بل عجبْتُ ويسخرون»، بضم التاء من عجبت...، وقرأ ذلك عامة قراء المدينة والبصرة وبعض قراء الكوفة: «بل عجبت» بفتح التاء...، والصواب من القول في ذلك أن يقال إنهما قراءتان مشهورتان في قراء الأمصار فبأيهما قرأ القارئ فمصيب».
- (٢) آراء ابن فورك الاعتقادية (ص ١٠٢٩)؛ شرح العقيدة الواسطية، لمحمد خليل هراس (ص ٧٤).

* النموذج الثاني:

أولاً: نص كلام ابن فورك في كتابه:

قال ابن فورك في كتابه «مشكل الحديث وبيانه»^(١): «وروي في خبر آخر (أن يمين الله - سبحانه - سحاء لا يغيضها شيء)^(٢)، معناه: عطايا الله كثيرة لا ينقصها شيء، وإلى هذا المعنى ذهب المرار الشاعر حيث يقول:

وإن على الأوابد من عقيل ... فهل كلتا يديه له يمين^(٣)

والعرب تعبر عن النعم والأفضال باليد واليمين كليهما. وروي في هذا الخبر^(٤):

(١) (ص ١١٣).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري في كتاب التفسير، باب قوله: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾ [هود: ٧] (٤٦٨٤/٩)، ومسلم في كتاب الزكاة، باب الحث على النفقة وتشير المنفق بالخلف (٧/٨٤/٩٩٣) من حديث أبي هريرة. قال ابن حجر في الفتح (٩/٢٥٦): «قوله: لا يغيضها - بالغين المعجمة الساقطة: أي لا ينقصها، وسحاء - بمهملتين مثقلا، ممدودة - أي دائمة».

(٣) البيت ذكره ابن قتيبة في «تأويل مختلف الحديث» (ص ٣٠٤)، ولم يزد في التعريف بالشاعر على ما ذكره ابن فورك، ورواية البيت عنده:

وإن على الأوائت من عقيل ... فتى كلتا اليدين له يمين

وكذا ذكره أصحاب معاجم اللغة، كالزبيدي (محمد مرتضى الحسيني: ١٢٠٥هـ) في «تاج العروس» (٤١/١٨) في مادة (أون)، وأوله: فإن على...، وقال: «قال نصر: هو من مياه بني عقيل». وذكره أبو علي هارون بن زكريا الهجري في التعليقات والنوادر - كما في ترتيب حمد الجاسر له (٣/١٠٤٤) -، وفيه: «وأنشدني للعامري من عامر بن ربيعة، ويقال كلابي: ...»، كلفظ صاحب التاج.

(٤) متفق عليه. أخرجه البخاري في كتاب الزكاة، باب أي الصدقة أفضل وصدقة الشحيح =

أن رسول الله ﷺ قال ذات يوم لنسائه: أطولكن يدا أسرعكن موتا. فكن يتذارعن، فكانت سودة رضي الله عنها أطولهن يدا، فلما توفي رسول الله ﷺ كانت زينب رضي الله عنها أولهن موتا بعده. فقلن: كيف قال رسول الله ﷺ ما قال؟ ثم ذكرن أنها كانت أطولهن يدا في الخير، فبان الخبر أن العرب تعبر عن النعم والأفضل باليد واليمين».

ثانياً: البيان والتعقيب وبيان المذهب الحق في المسألة:

وذلك من خلال المحاور التالية:

١- وجه كون هذا الحديث من المشكل - عنده -، هو: تضمنه صفة من صفات الله، والتي يجب - عند أهل التعطيل والتحريف والتأويل - صرفها عن ظاهرها؛ للمعارض العقلي، وهذا القانون العقلي نقده شيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم (ابن تيمية: ٧٢٨هـ) في كتبه، كالدرء، وغيره^(١).

=الصحيح (٤/٣٥/١٤٢٠)، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل زينب أم المؤمنين رضي الله عنها (١٦/٢٤١/٢٤٥٢) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(١) كتاب «درء تعارض العقل والنقل» كله في نقد هذه القضية، وينظر منه (٤/١) وما بعدها، و(١/٢٠) وما بعدها. و«بيان تلبيس الجهمية» (٨/٤٧٠) وما بعدها. قال ابن تيمية في الدرء (٤/١-٤) فما بعدها: «قول القائل: إذا تعارضت الأدلة السمعية والعقلية، أو السمع والعقل، أو النقل والعقل، أو الظواهر النقلية والقواطع العقلية، أو نحو ذلك من العبارات، فإذا أن يجمع بينهما، وهو محال؛ لأنه جمع بين التقيضين، وإما أن يردا جميعاً، وإما أن يقدم السمع، وهو محال؛ لأن العقل أصل النقل، فلو قدمناه عليه كان ذلك قدحاً في العقل الذي هو أصل النقل، والقدح في أصل الشيء قدح فيه، فكان تقديم النقل قدحاً في النقل والعقل جميعاً، فوجب تقديم العقل، ثم النقل إما أن يتأول، وإما أن يفوض. وأما إذا تعارضتا تعارض الضدين امتنع الجمع بينهما، ولم يمتنع ارتفاعهما. وهذا الكلام قد جعله الرازي وأتباعه قانوناً»

٢- توّسل ابن فورك في تأويله هذا الحديث المجاز، ويرد عليه أن الأصل في الكلام الحقيقية، والمجاز فرع^(١)، ومذهب السلف حمل اللفظ على حقيقته. قال شيخ الإسلام ابن تيمية - كما في مجموع الفتاوى^(٢) -: «مذهب أهل الحديث، وهم السلف من القرون الثلاثة ومن سلك سبيلهم من الخلف: أن هذه الأحاديث تمرّ كما جاءت، ويؤمن بها وتصدق وتصان عن تأويل يفضي إلى تعطيل وتكييف يفضي إلى تمثيل. وقد أطلق غير واحد ممن حكى إجماع السلف - منهم الخطابي - مذهب السلف: أنها تجري على ظاهرها مع نفي الكيفية والتشبيه عنها؛ وذلك أن الكلام في الصفات فرع على الكلام في الذات، يحتذى حدوه ويتبع فيه مثاله؛ فإذا كان إثبات الذات إثبات

=كليا...» إلى أن قال: «فصل: هدف الكتاب بيان فساد قانونهم الفاسد... وفساد ذلك المعارض قد يعلم جملة وتفصيلاً، أما الجملة...». وسمّى ابن القيم في كتابه «الصواعق المرسله» (٧٩٦/٣) تقديم العقل على النقل: الطاغوت الثاني، وقال: «وقد أسفنى شيخ الإسلام في هذا الباب بما لا مزيد عليه وبيّن بطلان هذه الشبهة، وكسر هذا الطاغوت في كتابه الكبير ونحن نشير إلى كلمات يسيرة هي قطرة من بحره، يتضمن كسره ودحضه، وذلك يظهر من وجوه...»، وذكرها، ومنها قوله (٨١٠/٣): «تقديم العقل على الشرع يتضمن القدح في العقل والشرع؛ لأن العقل قد شهد للوحي بأنه أعلم منه، وأنه لا نسبة له إليه، وأن نسبة علومه ومعارفه إلى الوحي أقل من خردلة بالإضافة إلى جبل، أو تلك التي تعلق بالأصبع بالنسبة إلى البحر، فلو قدم حكم العقل عليه؛ لكان ذلك قدحا في شهادته، وإذا بطلت شهادته بطل قبول قوله، فتقديم العقل على الوحي يتضمن القدح فيه وفي الشرع، وهذا ظاهر لا خفاء به يوضحه».

(١) وقد قرّر ذلك الأصوليون. يُنظر - مثلاً -: الإبهاج في شرح المنهاج، للسبكي (١/٥٣٠).

(٢) (٦/٣٥٥).

وجود لا إثبات كيفية؛ فكذلك إثبات الصفات إثبات وجود لا إثبات كيفية، فنقول: إن له يدا وسمعاً، ولا نقول: إن معنى اليد القدرة، ومعنى السمع العلم».

٣- لم يثبت عن أحد من الصحابة تأويل اليمين بما ذكره، ولو ثبت؛ لنقله ابن فورك - نفسه -، بل قال شيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم (ابن تيمية: ٧٢٨هـ) - كما في مجموع الفتاوى^(١) -: «طالعت التفاسير المنقولة عن الصحابة وما روه من الحديث ووقفت من ذلك على ما شاء الله تعالى من الكتب الكبار والصغار أكثر من مئة تفسير فلم أجد - إلى ساعتي هذه - عن أحد من الصحابة أنه تأول شيئاً من آيات الصفات أو أحاديث الصفات بخلاف مقتضاها المفهوم المعروف؛ بل عنهم من تقرير ذلك وتثبيته وبيان أن ذلك من صفات الله - تعالى - ما يخالف كلام المتأولين ما لا يحصيه إلا الله».

٤- قول ابن فورك: «معناه: عطايا الله كثيرة لا ينقصها شيء»، فيه تأويل المفرد (اليمين) بالجمع (العطايا)، ففيه ارتكاب أكثر من مجاز، وهذا خلاف الأصل، والصفة إذا أضيفت إلى ذات، فهي على الحقيقة، كما ذكر أبو يعلى محمد بن الحسين الفراء (٤٥٨هـ) في كتابه «إبطال التأويلات لأخبار الصفات»^(٢)، وقال عن قوله ﷺ: (سحَاء، لا يغيضها شيء): «هذا لا بأس به؛ لأنه لا ينفي الصفة، بل يثبتها على الكمال».

٥- تضافرت النصوص على إثبات صفة اليمين لله، منها ما ذكره ابن فورك، وقد سبق تخريجه، ومنها أدلة لا يمكن فيها تأويل اليمين بالعطايا والنعم، مثل:

(١) (٦/٣٤٩).

(٢) (١/١٨٠).

- قوله تعالى: ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [الزمر: ٦٧]، ولو كان هذا النص مشكلا معارضا للعقل؛ لسأل الصحابة عنه النبي ﷺ، كما عُرف عنهم فيما أشكل عليهم في القرآن. قال أبو عبدالله محمد بن أبي بكر بن أيوب (ابن القيم: ٧٥١هـ): «الصحابة كانوا يستشكلون بعض النصوص فيه، فيوردون إشكالاتهم على النبي ﷺ، فيجيبهم عنها، وكانوا يسألونه عن الجمع بين النصوص التي يوهم ظاهرها التعارض، ولم يكن أحد منهم يورد عليه معقولا يعارض النص البتة، ولا عرف فيهم أحد، وهم أكمل الأمم عقولا، عارض نصا بعقله يوما من الدهر، وإنما حكى الله سبحانه ذلك عن الكفار».

- حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَلَفْظُهُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (مَنْ تَصَدَّقَ بِعَدْلِ تَمْرَةٍ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ، وَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ إِلَّا الطَّيِّبَ، وَإِنَّ اللَّهَ يَتَقَبَّلُهَا بِيَمِينِهِ، ثُمَّ يُرَبِّئُهَا لِصَاحِبِهِ كَمَا يُرَبِّي أَحَدُكُمْ فَلَوْهُ حَتَّى تَكُونَ مِثْلَ الْجَبَلِ). وهو حديث متفق عليه، أخرجه البخاري - واللفظ له - في كتاب الزكاة، باب لا يقبل الله صدقة من غُلُولٍ وَلَا يَقْبَلُ إِلَّا مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ^(١)، ومسلم في كتاب الزكاة، باب قبول الصدقة من الكسب الطيب وتربيتها^(٢).

(١) (٤/٢٤/١٤١٠).

(٢) (٧/١٠٢/١٠١٤).

الخاتمة

اللهم لك الحمد على ما أنعمت به علي من إتمام هذا البحث، فأنت الموفق والمعين. اللهم أسألك الإخلاص فيما كتبت وقيدت.

انتهيت في هذا البحث إلى بعض النتائج المهمة، منها:

- ١- أن الإشكال في الأحاديث التي يوردها ابن فورك يردُّ عليها من جهة العقل، غالباً، لا من حيث معارضته لحديث أو آية أو حقيقة تاريخية.
- ٢- أن ابن فورك، وهو أشعري، سلك طريقة أصحابه في تأويل نصوص الأسماء والصفات.

٣- أنه لم يرو الأحاديث بأسانيد، وليس له عناية ظاهرة بتمييز مقبولها من مردودها، وهذا منهج علماء الكلام مع السنة النبوية الشريفة.

٤- أنه لا يعتني بتوثيق ما ينقله من تفسيرات لغوية من كتب اللغة.

ومن التوصيات:

١- الاهتمام بدراسة ونقد المصنفات التي ألفها العلماء، من مختلف الطوائف، في فنون علم الحديث.

٢- إعادة تحقيق كتاب «مشكل الحديث وبيانه»، وفق المنهج العلمي الأكاديمي، مع دراسة نقدية للأحاديث التي ذكرها في كتابه، وبيان ما اشتمل عليه الكتاب من مخالفات عقدية.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

قائمة المصادر والمراجع

- إبطال التأويلات لأخبار الصفات، أبو يعلىٰ محمد بن الحسين الفراء (٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد بن حمد النجدي، دار إيلاف الدولية: الكويت، ط١-١٤١٦هـ.
- ابن فورك وآثاره الأصولية (مع تحقيق كتابه: المختصر في أصول الفقه)، د. محمد حسان عوض، دار النوادر: بيروت، ١٤٣٥هـ.
- الإحكام في أصول الأحكام، أبو محمد علي بن أحمد الأندلسي القرطبي الظاهري (٤٥٦هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة: بيروت، (د.ط)، (د.ت).
- آراء ابن فورك الاعتقادية عرض ونقد علىٰ ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة، عائشة بنت علي الخوتاني، ماجستير، كلية الدعوة وأصول الدين/ قسم العقيدة، جامعة أم القرى، غير منشورة ١٤١٠هـ.
- أسلوب (الفنقلة) عند الزمخشري في تفسيره وبيان خصائصه وفوائده، د. عبد العزيز جودي، وهو مقال منشور في موقع «مركز تفسير للدراسات القرآنية»: <https://tafsir.net>
- الأسماء والصفات، أحمد بن الحسين بن علي (البيهقي) (٤٨٥هـ)، تحقيق: عبد الله بن محمد الحاشري، مكتبة السوادبي: جدة، ط١، ١٤١٣هـ.
- إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل، أبو عبد الله، محمد بن إبراهيم، ابن جماعة الكناني الحموي الشافعي، بدر الدين (٧٣٣هـ)، تحقيق: وهبي سليمان الألباني، مصر: دار السلام للطباعة والنشر، ط١، ١٤١٠هـ.
- البرهان في علوم القرآن، محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، ط١، ١٣٧٦هـ.
- بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بعدهم الكلامية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام (ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي) (٧٢٨هـ)، د. راشد الطيار، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف: المدينة، (د.ط)، ١٤٢٦هـ.

- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض (مرتضى)، الزبيدي (١٢٠٥هـ)، تحقيق: علي شيري، دار الفكر: بيروت، (د.ط)، ١٩٩٤م.
- تبين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله (ابن عساكر) (٥٧١هـ)، دار الكتاب العربي: بيروت، ط ٣، ١٤٠٤هـ.
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق: محمد عوامة، دار المنهاج: جدة، ط ١، ١٤٣٧هـ.
- التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (٨١٦هـ)، وضع حواشيه: محمد باسل، دار الكتب العلمية: بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ.
- التعليقات والنوادر عن أبي علي هارون بن زكريا الهجري. دراسة ومختارات. ترتيب: حمد الجاسر. (د.م). (د.ن). (د.ط). (د.ت).
- تقريب التهذيب، أحمد بن علي (ابن حجر العسقلاني) (٨٥٢هـ)، أبو الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني، دار العاصمة: الرياض، ط ١، ١٤١٦هـ.
- التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، تحقيق: الشيخ الألباني، مكتبة المعارف، ط ٢، ١٤٠٦هـ.
- جامع البيان في تفسير القرآن (تفسير الطبري)، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ)، دار المعرفة: بيروت، ١٤٠٦هـ (مصورة عن البولاقية ١٣٢٣هـ).
- الحدود والأصول. محمد بن الحسن (ابن فورك)، تحقيق: محمد السليمان، دار الغرب الإسلامي: بيروت، ط ١، ١٩٩٩م.
- الحماسة البصرية، علي بن أبي الفرج بن الحسن، صدر الدين، أبو الحسن البصري (٦٥٩هـ)، تحقيق: مختار الدين أحمد، عالم الكتب: بيروت. (د.ط)، (د.ت).
- درء تعارض العقل والنقل، تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام (ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي) (٧٢٨هـ)، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط ٢، ١٤١١هـ.

- الزهد والرقائق، عبد الله بن المبارك (١٨١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية: بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.
- السنة، أبو بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم (٢٨٧هـ)، تحقيق: د. باسم فيصل الجوابرة، دار الصميعي: الرياض، ط١، ١٤١٩هـ.
- سنن الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي (٢٧٩)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي: بيروت، ط٢، ١٩٩٨م.
- السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (٣٠٣هـ)، تحقيق: حسن عبدالمنعم شلبي، بإشراف: الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة: بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.
- سير أعلام النبلاء، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة: بيروت، ط١١، ١٤١٩هـ.
- شرح العقيدة الطحاوية، صدر الدين محمد بن علاء الدين (ابن أبي العز الحنفي، الأذري الصالحي الدمشقي) (٧٩٢هـ)، تحقيق: أحمد شاكر، وزارة الشؤون الإسلامية، والأوقاف والدعوة والإرشاد: الرياض، ط١، ١٤١٨هـ.
- شرح العقيدة الواسطية، محمد خليل هراس، دار الثقافة: دمشق، ط١، ١٤١٢هـ.
- شرح المرشد المعين على الضروري من علوم الدين (= النشر الطيب)، لـ (محمد بن الطيب بن عبد المجيد).
- شرح صحيح مسلم، محيي الدين يحيى بن شرف (أبو زكريا النووي)، راجعه: خليل الميس، دار القلم: بيروت، ط١، ٢، ٣، (د.ت).
- الصفدية، تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام (ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي) (٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد رشاد سالم، مكتبة ابن تيمية: مصر، ط٢، ١٤٠٦هـ.
- الضعفاء، محمد بن عمرو العقيلي، تحقيق: حمدي عبدالمجيد إسماعيل، الرياض: دار الصميعي، ط١، ١٤٢٠هـ.

- طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (٧٧١هـ)، تحقيق: عبد الفتاح الحلو، ومحمود الطناحي، دار إحياء الكتب العربية: القاهرة، (د.ط)، ١٤١٣هـ.
- علل الحديث، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي (٣٢٧هـ)، تعليق: محمد بن صالح بن محمد الدباسي، مكتبة الرشد: الرياض، ط ١، ١٤٢٤هـ.
- العلل الواردة في الأحاديث النبوية، علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، الرياض: دار طيبة، ط ١، ١٤٠٥هـ.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي (ابن حجر) (٨٥٢هـ)، دار الفكر: بيروت، (د.ط)، ١٤١٦هـ.
- الفوائد البهية في تراجم الحنفية، أبو الحسنات محمد بن عبد الحي اللكنوي الهندي، علق عليه: محمد بدر الدين أبو فراس، دار الكتاب الإسلامي: القاهرة، (د.ط)، (د.ت).
- الكامل في ضعفاء الرجال، عبدالله بن عدي، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود، وعلي محمد معوض، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٨هـ.
- كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب ﷻ، محمد بن إسحاق بن خزيمة، تحقيق: عبدالعزيز إبراهيم الشهوان، الرياض: مكتبة الرشد. ط ١، ١٤١٤هـ.
- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، جمعها: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، (د.ط)، ١٤٢٤هـ.
- مختلف الحديث بين الفقهاء والمحدثين، د. نافذ حسين، دار الوفاء: المنصورة، ط ١، ١٤١٤هـ.
- المسند، أحمد بن علي بن المثنى الموصلي (أبو يعلى) (٣٠٧هـ)، تحقيق: مصطفى القادر عطا، دار الكتب العلمية: بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ.
- المسند، أحمد بن محمد بن حنبل (٢٤١هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، مؤسسة الرسالة: بيروت، ط ٢، ١٤٢٩هـ.
- مشكل الحديث وبيانه، محمد بن الحسن ابن فورك (٤٠٦هـ)، مخطوط، عدد أوراقه (١/ب - ١٢٣/أ)، وعدد الأسطر (٢٥)، وناسخه/ محمد أمين بن حسين، وتاريخ النسخ (١٧٤٩هـ).

- مشكل الحديث وبيانه، محمد بن الحسن بن فورك (٤٠٦هـ)، تحقيق: دانيال جيماريه، المعهد الفرنسي للدراسات العربية: دمشق، (د.ط)، ٢٠٠٣م.
- مشكل الحديث وبيانه، محمد بن الحسن بن فورك (٤٠٦هـ)، تحقيق: موسى محمد علي، عالم الكتب، ط٢، ١٤٠٥هـ.
- المصنف، أبو بكر عبد الله بن محمد بن إبراهيم (ابن أبي شيبه) (٢٣٥هـ)، تحقيق: حمد بن عبدالله الجمعة، محمد بن إبراهيم اللحيان، مكتبة الرشد: الرياض، ط١، ١٤٢٥هـ.
- معجم البلدان، لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (٦٢٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.
- المعجم الكبير، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية: القاهرة، ط٢، (د.ن).
- مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، محمد بن أبي بكر (ابن القيم: ٧٥١هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية، (د.ط). (د.ت).
- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، محمد بن عبد الرحمن السخاوي (٩٠٢هـ)، تحقيق: محمد بن عثمان الخشت، الكتاب العربي: بيروت، ط٣، ١٤١٧هـ.
- منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث وأثره في الفقه الإسلامي، د. عبد المجيد السوسوة، دار النفائس: عمان، ط١، ١٤١٨هـ.
- منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات، محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنتيبي (١٣٩٣هـ)، الدار السلفية: الكويت، ط٤، ١٤٠٤هـ.
- الموضوعات من الأحاديث المرفوعات، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي (ابن الجوزي) (٥٩٧هـ)، تحقيق: نور الدين بن شكري بن علي، أضواء السلف: الرياض، ط١، ١٤١٨هـ.
- موقف ابن تيمية من الأشاعرة، للدكتور: عبد الرحمن بن صالح المحمود، مكتبة الرشد، ط١، ١٤١٥هـ.

- نسيم الرياض في شرح شفاء القاضي عياض، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي (١٠٦٩هـ)، دار الكتاب العربي: بيروت، (د.ط)، (د.ت).
- النشر الطيب على شرح الشيخ الطيب، إدريس بن أحمد الوزاني، دار الكتب الحديثة، ط١، (د.ت).
- نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله ﷻ من التوحيد، عثمان بن سعيد الدارمي، تحقيق: رشيد حسن الألمعي، الرياض: مكتبة الرشد، ط١، ١٤١٨هـ.
- النهاية في غريب الحديث والأثر. لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد بن محمد الشيباني الجزري (ابن الأثير: ٦٠٦هـ). تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان (٦٨١هـ)، دار أحياء التراث العربي (بيروت)، ط١، ١٤١٧هـ.

List of Sources and References

- Ibtal Al Ta'wilat l'Akhbar Al Sifat (Invalidation of Divine Attributes Interpretations), by Abi Ya'la Mohammed Ibn Al-Hussein Al-Farra (458), Edited by Mohammed Ibn Hamad Al-Najdi, Elaf International House: Kuwait, First Edition - 1416 AH.
- Ibn Furak wa Atharih Al-Usullia (Ibn Furak and His Fundamentalist Heritage) (with review of his book: Al-Mokhtasar fi Usul Al-Fiqh), by Dr. Mohammed Hassan Awad, Dar Al-Nawader: Beirut, Edition - 1435 AH.
- Ibn Furak wa Atharih Al-Usullia (Ibn Furak and His Fundamentalist Heritage) (with review of his book: Al-Mokhtasar fi Usul Al-Fiqh), by Mohammed Hassan Awad Al-Najdi, Dar Al-Nawader: Beirut, 1st Edition - 1435 AH.
- Al-Ihkam fi Usul Al-Ahkam (Perfection on Principles of Provisions), by Abi Mohammed Ali Ibn Ahmad Al-Andalusi Al-Qurtubi Al-Thaheri (456 AH), Edited by Ahmad Mohammed Shaker, Dar Al-Afaq Al-Jadidah: Beirut, (No Edition), (No Date).
- Ibn Furak's Belief Views, Presentation and Criticism in the Light of the Faith of the Followers of Islamic Sunnah and Community, by Aisha Bint Ali Al-Khoutani, College of Da'wah (Call) and Fundamentals of Religion/Faith Department, Umm Al-Qura University, Unpublished Master's Thesis (1410).
- The Method of (Al-Fanqula) by Al-Zamakhshari in its interpretation and its characteristics and benefits», by Dr. Abdulaziz Judi, an article published on the website of the «Tafsir Center for Qur'anic Studies», /https://tafsir.net.
- Al-Asma' wa Al-Sifat (Divine Names and Attributes), by Ahmad Ibn Al-Hussein Ibn Ali (Al-Bayhaqi) (485 AH), Edited by Abdullah Ibn Mohammed Al-Hashri, Al-Sawadi Library: Jeddah, 1st Edition – 1413 AH.
- Idah Al-Dalil fi Qat' Hujaj Ahl Al-Tatil (Showing Evidence against People of Disabled Arguments), by Abi Abdullah, Mohammed Ibn Ibrahim (Ibn Jama'ah Al-Kenani Al-Hamoudi Al-Shafi'i), Badr Edin (733 AH), Edited by Wahbi Sulaiman Al-Albani, Dar Al-Salam Printing and Publishing, Egypt, First Edition - 1410 AH.
- Proof in Qur'an Knowledge, by Mohammed Ibn Abdullah Al-Zarkashi, Edited by/ Mohammed Abu Al-Fadhl Ibrahim, Beirut: Dar Ihya' Al-Kotob Al-Arabia (House of Arabic Books Revival) Isa Al-Babi Al-Halaby & Partners, 1st Edition - (1376).
- Bayan Talbis Al-Jahmiyyah fi Tasis Bu'dohum Al-Kalamiyah, by Taqi Edin Abi Al-Abbas Ahmad Ibn Abdul Halim Ibn Abdul Salam (Ibn Taymiyyah Al-Harrani Al-Hanbali Al-Demashqi) (728 AH), Dr. Rashid Al-Tayyar. King Fahd Complex for Printing the Holy Qur'an: Al-Madinah, (No Edition) - (1426 AH).
- Taj Al-Arouse min Jawaher Al-Qamous, by Mohammed Ibn Mohammed Ibn Abdulrazzaq Al-Husseini, Abu Al-Faidh (Murtadha), Al-Zubeidi (1205 AH), Edited by Ali Sherry, Dar Al-Fikr: Beirut, (No Edition) – 1994 AD.
- Explanation of the Fabricator's Falsehood Attributed to Imam Abu Al-Hassan Al-Ash'ari, Abu Al-Qasim Ali Ibn Al-Hassan Ibn Hebatillah (Ibn Asaker) (571 AH), Dar Al Kitab Al Arabi (Arabian Book House): Beirut, 4th Edition - 1404 AH.



- Tadrib Al-Rawi fi Sharh Taqrib Al-Nawawi, by Jalal Edin Abdulrahman Ibn Abi Bakr, Al-Siyuti (911 AH), Edited by Mohammed Awwamah, Dar Al Menhaj: Jeddah, First Edition - 1437 AH.
- Al-Ta'rifat (Definitions), by Ali Ibn Mohammed Al-Jurjani, Edited by/ Mohammed Basil, Beirut: Dar Al Kotob Al Ilmiyah (House of Scientific Books), First Edition - 1421 AH.
- Al-Ta'rifat (Definitions), by Ali Ibn Mohammed Ibn Ali Al-Zain Al-Sharif Al-Jurjani (816 AH), Footnotes prepared by Mohammed Basil, Dar Al Kotob Al Ilmiyah (House of Scientific Books): Beirut, First Edition - 1421 AH.
- Taqrib Al Tahdhib, by Ahmad Ibn Ali (Ibn Hajar Al Asqalani) (852 AH), Abu Al Ashbal Sagheer Ahmad Shaghif Al-Pakistani, Dar Al Asimah: Riyadh, First Edition – 1416 AH.
- Taqrib Al-Nawawi (=Tadrib Al-Rawi).
- Al Tankil bima fi Ta'nib Al-Kawthari min Al-Abatil, Edited by: Shaikh Al-Albani, Maktabat Al Ma'arif, Second Edition - 1406.
- Jami' Al Bayan fi Tafsir Al-Qur'an (Tafsir Al-Tabari), by Abi Ja'far Mohammed Ibn Jarir Al-Tabari (310), Dar Al Ma'rifa: Beirut, 1406 (Simulation of Al-Bolaqiah 1323).
- Al Hudood wa Al Usul, by Mohammed Ibn Al-Hassan (Ibn Furak), Edited by Mohammed Al Sulaimani, Dar Al Gharb Al Islami: Beirut, First Edition 1999 AD.
- Al Hamasah Al Basariyah, by Ali Ibn Abi Al Faraj Ibn Al-Hassan, Sadru Edin - Abu Al-Hassan Al-Basari (659 AH), Edited by/ Mokhtar Edin Ahmad – Alam Al Kotob (World of Books): Beirut, (No Edition) – (No Date).
- Fending off Conflict of Mind and Transport, by Taqi Edin Abi Al-Abbas Ahmad Ibn Abdul Halim Ibn Abdul Salam (Ibn Taymiyyah Al-Harrani Al-Hanbali Al-Demashqi) (728 AH), Edited by/ Mohammed Rashad Salem –Al-Imam Mohammed Ibn Saud Islamic University, Second Edition – 1411 AH.
- Al-Zohd wa Al-Raqa'iq, by Abdullah Ibn Al-Mubarak (181), Edited by/ Habib Al-Rahman Al-A'thami, Dar Al Kotob Al Ilmiyah (House of Scientific Books): Beirut, First Edition 1419 AH.
- Al-Sunnah, by Abi Bakr Ahmad Ibn Amr Ibn Abi Asim (287), Edited by Dr. Basim Faisal Al-Jwabrah: Dar Al Semai'i: Riyadh, First Edition 1419 AH.
- Sunan Al-Tirmidhi, by Abi Eissa Mohammed Ibn Eissa Al-Tirmidhi (279), Edited by/ Dr. Bashar Awwad Ma'rouf, Dar Al Gharb Al Islami: Beirut, Second Edition – 1998 AD.
- Al-Sunan Al-Kobra, by Abi Abdulrahman Ahmad Ibn Shu'aib Al-Nasa'i (303), Edited by/ Hassan Abdulmon'em Shalabi, Supervised by Al-Arna'ut, Al-Resala Foundaion: Beirut, First Edition 1421 AH.
- Siyar A'lam Al-Nubala (Biography of Flags of the Nobles), by Shams Edin Muhammad Ibn Ahmad Ibn Othman Al-Dhahabi (748), Edited by Shuaib Al-Arna'ut, Al Resala Foundation: Beirut, 11th Edition – 1419 AH.

- Sharh Al-Aqidah Al-Tahawiyah, by Sadr Edin Mohammed Ibn Alaa Edin (Ibn Abi Al-Ezz Al-Hanafi, Al-Adhru'I Al-Salehi Al-Demashqi (792 AH) – Edited by Ahmad Shaker, Ministry of Islamic Affairs, Endowments, Da'wah and Guidance: Riyadh, First Edition - 1418 AH.
- Sharh Al-Aqidah Al-Wasitiyah, by Mohammed Khalil Harras, Dar Al-Thaqafa (House of Culture), Damascus, First Edition - 1412 AH.
- Sharh Al-Murshid Al-Mu'een ala Al-Dharuri min Uloum Edin (= Al-Nashr Al-Tayyeb), by (Mohammed Ibn Al-Tayyeb Ibn Abdulmajid).
- Sharh Sahih Muslim, by Muhii Edin Yahya Ibn Sharaf (Abu Zakariya Al-Nawawi), Reviewed by Khalil Al-Mais, Dar Al-Qalam: Beirut, 1st, 2nd and 3rd Edition – (No Date).
- Al-Safadiyah, by Taqi Edin Abi Al-Abbas Ahmad Ibn Abdul Halim Ibn Abdul Salam (Ibn Taymiyyah Al-Harrani Al-Hanbali Al-Demashqi) (728 AH), Edited by Mohammed Rashad Salem, Ibn Taymiyyah Library: Egypt, Second Edition - 1406 AH.
- The Weak, by Mohammed Amr Al-Iqaili, Edited by/ Hamdi Abdulmajeed Isma'il, Riyadh: Dar Al Semai'i, First Edition – 1420 AH.
- Tabaqat Al-Shafi'iyah Al-Qubra, by Taj Edin Abdulwahhab Ibn Taqi Edin Al-Subki (771 AH), Edited by Abdulfattah Al-Helw and Mahmoud Al-Tanahi, Dar Ihya' Al-Kotob Al-Arabia (House of Arabic Books Revival): Cairo, (No Edition) - 1413 AH.
- Ilal Al-Hadith (Hidden Defects of Hadith), by Abi Mohammed Abdulrahman Ibn Abi Hatem Mohammed Ibn Idris Al-Razi (327), Comment: Mohammed Ibn Saleh Ibn Mohammed Al-Dabbasi, Al-Rushd Library, Riyadh, First Edition - 1424 AH.
- Hidden Defects Contained in Prophetic Hadiths, Ali Ibn Omar Al-Daraqutni, Edited by/ Mahfouth Al-Rahman Zainullah, Riyadh: Dar Taibah, First Edition – 1405 AH.
- Fat'h Al-Bari, Sharh Sahih Al-Bukhari, by Ahmad Ibn Ali (Ibn Hajar) (852 AH), Dar Al-Fikr: Beirut, (No Edition) - 1416 AH.
- Al-Fawa'ed Al-Bahiyah fi Tarajim Al-Hanafiyyah, by Abi Al-Hassanat Mohammed Ibn Abdulhai Al-Laknawi Al-Hindi, Commented by: Mohammed Badr Edin Abu Faras, Dar Al Kitab Al Islami (Islamic Book House): Cairo, (No Edition) – (No Date).
- Al-Kamil fi Dhu'afa' Al-Rijal, Abdullah Ibn Adi, Edited by/ Adel Ahmad Abdulmoujoud and Ali Mohammed Mu'awadh, Beirut, Lebanon: Dar Al Kotob Al 'Ilmiyah (House of Scientific Books), First Edition – 1418 AH.
- Book of Monotheism and Proof of the Attributes of Almighty God, Mohammed Ibn Is'haq Ibn Khuzaimah, Edited by/ Abdulaziz Ibrahim Al-Shahwan, Riyadh: Al-Rushd Library, First Edition – 1414 AH.
- Majmu' Fatawa Shaikh Al-Islam Ibn Taymiyyah (Total Fatwas of Shaikh Al-Islam Ibn Taymiyyah), Collected by/ Abdulrahman Ibn Mohammed Ibn Qasim, King Fahd Complex for Printing the Holy Qur'an, (No Edition) – 1424 AH.



- Mokhtalif Al-Hadith Bayna Al-Fuqaha' wa Al-Muhaddithin (Different Narrations of Hadith between Scholars and Hadith Narrators), by Dr. Nafidh Hussain, Dar Al-Wafa': Mansoura, First Edition – 1414 AH.
- Al-Musnad, by Ahmad Ibn Ali Ibn Al-Muthana Al-Musili (Abu Ya'la) (307), Edited by/ Mostafa Abdulqader Atta, Dar Al Kotob Il'ilmiyah (House of Scientific Books): Beirut, First Edition 1418 AH.
- Musnad, by Ahmad Ibn Mohammed Ibn Hanbal (241), Edited by/ a Group of Researchers, Al-Resala Foundation: Beirut, Second Edition – 1429 AH.
- Problem of Hadith and Its Explanation, by Mohammed Ibn Al-Hassan Ibn Furak (406), A Script includes a number of pages (1B, 123/A), number of lines is (25), Copyist/ Mohammed Amin Ibn Hussain, Date of Edition: (1749 AH).
- Problem of Hadith and Its Explanation, by Mohammed Ibn Al-Hassan Ibn Furak (406), Translated by/ Danial Jimaraih, French Institute of Arabic Studies: Damascus, (No Edition), 2003 AD.
- Problem of Hadith and Its Explanation, by Mohammed Ibn Al-Hassan Ibn Furak (406), Edited by/ Mousa Mohammed Ali, Alam Al Kotob (World of Books), Second Edition- 1405 AH.
- Al-Musannaf, by Abi Bakr Abdullah Ibn Mohammed Ibn Ibrahim (Ibn Abi Shaiba) (235), Edited by Hamad Ibn Abdullah Al-Jumu'ah + Mohammed Ibn Ibrahim Al-Luhaidan, Al-Rushd Library: Riyadh, First Edition – 1425 AH.
- Al-Mi'jam Al-Kabir (Macrothesaurus), by Abi Al-Qasim Sulaiman Ibn Ahmad Al-Tabarani (360), Edited by/ Hamdi Abdulmajeed Al-Salafi, Ibn Taymiyyah Library: Cairo, Second Edition, (No Publishing).
- Muftah Dar Al-Sa'adah wa Manshour Wilayat Al-'Ilm wa Al-Iradah, by Mohammed Ibn Abi Bakr (Ibn Al-Qayyim), Beirut: Dar Al Kotob Al 'Ilmiyah (House of Scientific Books), (No Edition), (No Date).
- Good Intentions in Explaining Many of Famous Hadiths, by Mohammed Ibn Abdulrahman Al-Sakhawi (902), Edited by/ Mohammed Ibn Othman Al-Khosht, Al Kitab Al Arabi (Arabic Book): Beirut, Third Edition - 1417 AH.
- Method of Reconciliation and Weighting between Different Hadiths and Its Impact on Islamic Jurisprudence, by Dr. Abdulmajeed Al-Suswa, Dar Al-Nafa'is: Amman, First Edition – 1418 AH.
- Method and Studies of Divine Names and Attributes Verses, by Muhammad Al-Amin Ibn Muhammad Al-Mokhtar Ibn Abdulqader Al-Jakani Al-Shanqiti (1393 AH), Al-Dar Al-Salaffia: Kuwait, Fourth Edition - 1404 AH.
- Al-Moudhu'at min Al-Ahadith Al-Marfu'at (Fabricated Hadiths among Narrated Ones), by Abi Al-Faraj Abdulrahman Ibn Ali (Ibn Al-Jauzi) (597 AH), Edited by Nour Edin Ibn Shukri Ibn Ali, Adhwa' Al-Salaf: Riyadh, First Edition - 1418 AH.
- Ibn Taymiyyah's Position on Ash'arites), by Dr. Abdulrahman Ibn Saleh Al-Mahmoud, Al-Rushd Library, First Edition – 1415 AH.
- Nasim Al-Riyadh fi Sharh Shifa' Al-Qadhi Iyadh, by Shihab Edin Ahmad Ibn Muhammad Ibn Omar Al-Khafaji Al-Masri Al-Hanafi (1069 AH), Dar Al Kitab Al Arabi (Arabian Book House): Beirut, (No Edition), (No Date).

- Al-Nashr Al-Tayyib ala Sharh Al-Shaikh Al-Tayyib, by Idris Ibn Ahmad Al-Wazzani, Dar Al Kotob Al-Haditha (House of New Books), First Edition - (No Date).
- Denunciation of Obstinate Imam Abi Saeed Othman Ibn Saeed Ali Al-Miraisi Al-Jahami on His Fabrications against Almighty God by Tawhid, by Othman Ibn Saeed Al-Drami, Edited by/ Rasheed Hassan Al-Alma'i, Riyadh: Al-Rushd Library, First Edition – 1418 AH.
- Waffiyat Al-A'yan wa Anba' Abna' Al-Zaman, by Abi Al-Abbas Shams Edin Ahmad Ibn Muhammad Ibn Abi Bakr Ibn Khalkan (681 AH), Dar Ihya' Al-Turath Al-Arabi (House of Arabic Heritage Revival) (Beirut), First Edition – 1417 AH.

